A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

SCP/36/4
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: **17 سبتمبر 2024**

اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

الدورة السادسة والثلاثون
جنيف، من 14 إلى 18 أكتوبر 2024

دراسة عن وحدة الاختراع

وثيقة من الأمانة

مقدمة

1. قررت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات)، في دورتها الخامسة والثلاثين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 16 إلى 20 أكتوبر 2023، أن تُعدّ الأمانة دراسة عن وحدة الاختراع، استناداً إلى ما يرد من معلومات من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية، ثم تُقدّم هذه الدراسة إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة البراءات. واتفقت اللجنة على أن الدراسة سوف تتناول جوانب مختلفة من وحدة الاختراع، بما في ذلك: "1" الطلبات الجزئية؛ و"2" الجوانب الفريدة لشرط وحدة الاختراع فيما يتعلق بالمجالات التكنولوجية المختلفة.

2. ووفقاً للقرار المذكور أعلاه، دُعيت الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية من خلال التعميم رقم C.9199 المؤرخ 7 ديسمبر 2023 إلى موافاة المكتب الدولي بمعلومات عن كيفية تناول العناصر المذكورة أعلاه في القوانين المعمول بها لديها. وإجمالاً، قدمت 16 دولة عضواً ومكتب براءات إقليمي واحد القوانين والممارسات المعمول بها لدى كل منها فيما يتعلق بشرط وحدة الاختراع[1]. وفي ضوء المعلومات الواردة، أعدت الأمانة الدراسة المعروضة في هذه الوثيقة بشأن وحدة الاختراع[2].

[1] المعلومات الواردة من الدول الأعضاء ومكاتب البراءات الإقليمية متاحة على موقع المنتدى الإلكتروني للجنة البراءات من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/scp/en/meetings .

[2] تضمنت المعلومات الواردة التشريعات الوطنية والإقليمية، وقرارات المحاكم، والأدلة والمبادئ التوجيهية بشأن فحص البراءات. وقد أُشير إليها عموماً بتعبير "القوانين المعمول بها" حيث لم يكن من الضروري توخي الدقة في تحديد نوع المصدر القانوني. وفيما يتعلق بالأدلة والمبادئ التوجيهية بشأن فحص البراءات، فعلى الرغم من استخدامها بصورة مكثفة في هذه الوثيقة، فهي لا تشكل قواعد موضوعية وبالتالي لا تتمتع بقوة القانون وأثره. وبوجه عام، تهدف هذه الأدلة والمبادئ التوجيهية في المقام الأول إلى مساعدة موظفي المكاتب في تحليل الموضوعات المُطالب بها للتأكد من امتثالها للقوانين الموضوعية.

3. وعلى الرغم من أن الدراسة تتناول الطلبات الجزئية من ناحية استخدامها كأداة لتصحيح عدم الامتثال لشرط وحدة الاختراع، فإنها لا تناقش الشروط الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالتجزئة الطوعية لطلبات البراءات من قبل المودعين، بما في ذلك حظر التسجيل المزدوج للبراءات.

[يلي ذلك المرفق]

دراسة عن وحدة الاختراع

جدول المحتويات

وحدة الاختراع: المفاهيم والمبادئ العامة 4
مقدمة عن وحدة الاختراع والطلبات الجزئية 4
وحدة الاختراع 4
الطلبات الجزئية المتعلقة بوحدة الاختراع 4
الأساس المنطقي لمبدأ وحدة الاختراع والغرض منه 4
تبسيط عملية الفحص 4
ضمان استدامة عمليات مكتب البراءات 4
تعزيز الوضوح القانوني 5
الخيارات المتاحة بعد اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع 5
الأطر القانونية لوحدة الاختراع 5
الإطار القانوني الدولي 5
اتفاقية باريس 6
معاهدة التعاون بشأن البراءات 6
معاهدة قانون البراءات 9
العملية العامة لتقييم وحدة الاختراع 10
أمثلة وتعليقات 12
القوانين والممارسات الوطنية والإقليمية 13
البرازيل 13
شيلي 14
الصين 15
كوستاريكا 16
ألمانيا 16
اليابان 17
البرتغال 18
جمهورية كوريا 19
الاتحاد الروسي 21
سنغافورة 23
إسبانيا 23
الولايات المتحدة الأمريكية 24
المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات 31
المكتب الأوروبي للبراءات 32
هياكل المطالب المعقدة ووحدة الاختراع 33
مطالب ماركوش 33
الممارسات الوطنية/الإقليمية 33
أمثلة 35
المنتجات الوسيطة والنهائية 35

الممارسات الوطنية/الإقليمية 36
أمثلة 37

وحدة الاختراع: المفاهيم والمبادئ العامة

مقدمة عن وحدة الاختراع والطلبات الجزئية

وحدة الاختراع

1. يُعد مبدأ "وحدة الاختراع" مبدأ أساسياً في قانون البراءات، وهو يتطلب أن يشتمل طلب البراءة على اختراع واحد وحسب، أو مجموعة من الاختراعات المترابطة بطريقة ما. ويُعبَّر عن هذا المفهوم في العديد من الولايات القضائية وفي إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات بأنه مجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً. ويهدف هذا المبدأ أساساً إلى الحفاظ على نظام براءات فعال ومتوازن وعادل لكل من المودعين ومكاتب البراءات.

2. وقد أصبح مبدأ وحدة الاختراع مبدأً معترفاً به دولياً في قانون البراءات من خلال إدراجه في المعاهدات الدولية مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس) ومعاهدة التعاون بشأن البراءات[1]. وتشترط معاهدة التعاون بشأن البراءات صراحةً أن يكون الطلب الدولي المودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات متعلقاً باختراع واحد وحسب أو بمجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً. وقد اعتمدت معظم البلدان ومكاتب البراءات الإقليمية تعريف وحدة الاختراع وممارساتها وفقاً لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، أو مفاهيم مماثلة، في تشريعاتها وممارساتها الوطنية/الإقليمية فيما يتعلق بطلبات البراءات الوطنية/الإقليمية.

الطلبات الجزئية المتعلقة بوحدة الاختراع

3. تُعدُّ الطلبات الجزئية سمة من سمات قانون البراءات يُقصد بها معالجة التعقيدات التي تنشأ عندما يتبين أن طلب براءة واحد يشمل اختراعات متعددة. وتجزئة الطلب، في جوهرها، عملية ثانوية تسمح للمودع بتقسيم طلب براءة أصلي إلى طلبين جزئيين أو أكثر، بحيث يتناول كل طلب جزئي اختراعاً مختلفاً.

4. وعندما يكتشف فاحص البراءات عدم الامتثال لشرط وحدة الاختراع، يجوز للمودع تجزئة الطلب إلى طلبات متعددة يركز كل منها على اختراع مختلف. ونظراً لأن المودع كان يملك المفاهيم الابتكارية الخاصة بجميع الاختراعات في تاريخ أولوية الطلب الأصلي، فإن الطلبات الجزئية يجوز لها أن تحتفظ بتاريخ أولوية الطلب الأصلي. وبالتالي تعتبر الطلبات الجزئية آلية تُمكّن المودعين من التماس الحماية الشاملة لجميع اختراعاتهم حتى إذا تبيّن أن طلب البراءة، في الصورة التي أودع بها، لا يستوفي شرط وحدة الاختراع.

الأساس المنطقي لمبدأ وحدة الاختراع والغرض منه

5. ثمة عدة أهداف يستند إليها مبدأ وحدة الاختراع. ومن بين هذه الأهداف: (1) تبسيط عملية الفحص؛ (2) ضمان استدامة عمليات مكتب البراءات؛ و(3) تعزيز الوضوح القانوني.

تبسيط عملية الفحص

6. من الأهداف الرئيسية لمبدأ وحدة الاختراع تبسيط وتسريع عملية فحص البراءات. فمن خلال اشتراط أن تكون جميع المطالب الواردة في الطلب مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد، يصبح من الأسهل بالنسبة لمكاتب البراءات أن تسند الطلب إلى فاحص واحد يتمتع بالخبرة في المجال التقني ذي الصلة. ومن شأن هذا النهج أن يزيل الحاجة إلى فاحصين متعددين أو إلى فاحص مدرب على تخصصات متعددة، وبالتالي تتعزز كفاءة عملية فحص البراءات.

ضمان استدامة عمليات مكتب البراءات

7. يعزز مبدأ وحدة الاختراع استدامة عمليات مكتب البراءات من خلال تركيز الفحص على مفهوم ابتكاري واحد أو مجموعة من المفاهيم المترابطة ترابطاً وثيقاً. وتُعد الرسوم التي تفرضها مكاتب البراءات في الدول الأعضاء مقابل معالجة طلبات البراءات متناسبة عموماً مع التكاليف الإجمالية للفحص. ومع ذلك، تختلف هذه التكاليف حسب خصائص كل طلب. فالطلبات الطويلة أو المعقدة أو الواسعة النطاق قد تترتب عليها تكاليف فحص تتجاوز بدرجة كبيرة الرسوم المحصلة مقابل معالجة هذا الطلب. ومن ثم، يؤدي تقييد كل طلب بمفهوم ابتكاري عام واحد إلى ضمان وجود علاقة مباشرة بين الرسوم المحصلة والجهد المبذول من قبل مكتب البراءات. وبدون هذا المبدأ، قد يتحايل المودعون لتقليل الرسوم من خلال تجميع اختراعات متعددة ومختلفة في طلب واحد. وتكون الطلبات

[1] المادة 4.ز من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية؛ والمادة 3(4)"3" من معاهدة التعاون بشأن البراءات والقاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

المودعة بهذه الطريقة على الأرجح طويلة وغير مترابطة وتفتقر إلى التماسك، وهو ما يؤدي إلى تعقيد عملية الفحص والضغط على موارد مكتب البراءات[2].

تعزيز الوضوح القانوني

8. يعزز شرط وحدة الاختراع الشفافية القانونية لصالح مكاتب البراءات ومالكي البراءات والغير. فمن شأن تحديد نطاق طلب البراءة لكي يكون مقتصراً على مفهوم ابتكاري واحد أو مجموعة من المفاهيم المترابطة أن يبسّط عملية تحديد مدى الحماية الممنوحة. وهذا الوضوح يسهّل تصنيف البراءة والبحث عنها. فضلاً عن ذلك، من شأن تضييق نطاق الاختراع أن يسهل على مكاتب البراءات الرجوع إلى الطلب أثناء فحص الإيداعات اللاحقة. وهذا الوضوح يساعد الغير على تقييم حريتهم في التصرف في المجال المعني بسهولة أكبر من خلال تحسين قدرتهم على تصفح وثائق البراءات المنشورة والبحث فيها[3].

الخيارات المتاحة بعد اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع

9. عندما يواجه المودعون قراراً بانعدام وحدة الاختراع، يكون أمامهم عدة خيارات. ويعتمد الاختيار بين هذه الخيارات على عوامل مختلفة، بما في ذلك طبيعة الاختراعات، والأهداف الاستراتيجية لتسجيل البراءات، واللوائح الخاصة بمكتب البراءات المعني. وتشمل هذه الخيارات في المقام الأول ما يلي:

"1" **تعديل المطالب**: يمكن للمودعين اختيار تعديل المطالب للتركيز على اختراع واحد أو لتوضيح المفهوم الابتكاري الذي يربط بين الاختراعات المطالب بها، وبالتالي معالجة الشواغل التي أثارها الفاحص بشأن وحدة الاختراع.

"2" **الطعن في قرار انعدام وحدة الاختراع**: في بعض الحالات، قد يقدم المودعون حججاً إلى الفاحص للطعن في قرار انعدام وحدة الاختراع. وقد يتضمن هذا تقديم مبرر أو دليل يثبت أن الاختراعات يربط بينها بالفعل مفهوم ابتكاري عام واحد.

"3" **إيداع طلبات جزئية**: كحل شائع، يمكن للمودعين إيداع طلبات جزئية للاختراعات الإضافية المحددة في قرار انعدام وحدة الاختراع. ويتضمن ذلك تجزئة الطلب إلى طلبات متعددة، يركز كل منها على اختراع مختلف. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء يزيد من التكاليف الإجمالية لتسجيل البراءات بسبب تعدد رسوم الإيداع والفحص، فإنه يمكّن المودعين من التماس الحماية لجميع اختراعاتهم.

"4" **ترك الطلب**: بعد اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع، قد يقرر المودع أن الاستمرار في إجراءات الطلب ليس مجدياً من الناحية الاستراتيجية أو الاقتصادية. على سبيل المثال، قد تؤدي القيود المفروضة على المطالب إلى إضعاف نطاق الاختراع، وهو ما يقلل من قيمته التجارية. وقد يتبين من خلال إعادة تقييم جدوى تسجيل الاختراع أن العائد المتوقع لا يبرر ضخ المزيد من الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي بذل الوقت اللازم والموارد اللازمة لمعالجة رفض الاختراع على أساس انعدام الوحدة إلى صرف التركيز عن أنشطة حاسمة أخرى. وفي مثل هذه الحالات، قد يختار المودع ترك الطلب وتخصيص موارده لمشاريع واعدة أكثر.

الأطر القانونية لوحدة الاختراع

الإطار القانوني الدولي

10. يكفل مبدأ وحدة الاختراع المنصوص عليه في الأطر القانونية لاتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات والتشريعات واللوائح والمبادئ التوجيهية الوطنية والإقليمية المعنية بالبراءات أن تحتوي البراءة على اختراع واحد. وعلى الرغم من أن كل ولاية قضائية قد تصوغ المبدأ بطريقة مختلفة قليلاً، فإن هذه الأطر يجمع بينها في الأساس قاسم مشترك كبير: فهي جميعاً تشترط أن يتعلق طلب البراءة إما باختراع واحد وإما بمجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً. ووفقاً لمعاهدة قانون البراءات، يجوز لأطرافها المتعاقدة أن تعلن عن تحفظها على تطبيق شرط وحدة الاختراع.

---

[2] انظر(ي) التعليقات الواردة من ألمانيا رداً على التعميم رقم C.9199.
[3] *المرجع نفسه.*

اتفاقية باريس

11. حق المودعين في اللجوء إلى إيداع الطلبات الجزئية في حالة انعدام وحدة الاختراع معترف به صراحةً في المادة 4.ز من اتفاقية باريس، التي تنص على ما يلي:

(1) إذا تبين من الفحص أن طلب براءة اختراع يشتمل على أكثر من اختراع جاز للطالب أن يجزئ طلبه إلى عدد معين من الطلبات الجزئية مع الاحتفاظ لكل منها بتاريخ الطلب الأول، وبالتمتع بحق الأولوية، إن وجد.

(2) كذلك يجوز للطالب، من تلقاء نفسه، أن يجزئ طلب البراءة مع الاحتفاظ بتاريخ الطلب الأول كتاريخ لكل طلب جزئي وبالتمتع بحق الأولوية، إن وجد. ويكون لكل دولة من دول الاتحاد الحق في تحديد الشروط التي يجوز بمقتضاها التصريح بتلك التجزئة.

12. ومن ثم، تمنح المادة 4.ز(1) المودعين المرونة اللازمة لمعالجة أوجه الاعتراض على أساس انعدام الوحدة من خلال تجزئة الطلب إلى طلبات جزئية متعددة إذا تبين أثناء الفحص انعدام وحدة الاختراع. ويحتفظ كل طلب جزئي بتاريخ أولوية الطلب الأصلي، وهو ما يضمن عدم فقدان المودع لحق الأولوية المبني على تاريخ إيداع الطلب الأول[4].

13. وتجدر الإشارة إلى أن كل دولة عضو في اتفاقية باريس تتمتع بالحرية في تحديد الشروط والمتطلبات الخاصة بها فيما يتعلق بإيداع الطلبات الجزئية. وهذا يعني أن القواعد التي تحكم الطلبات الجزئية قد تختلف بدرجة كبيرة باختلاف الولايات القضائية. فقد يكون لدى بعض البلدان شروط أكثر صرامة، في حين قد تبدي بلدان أخرى المزيد من المرونة، وهو ما يؤثر على السبل التي يسلكها المودعون فيما يتعلق بإيداع الطلبات الجزئية.

معاهدة التعاون بشأن البراءات

14. تتطلب المادة 4"3" من معاهدة التعاون بشأن البراءات أن "يستجيب الطلب الدولي للمقتضيات المنصوص عليها بالنسبة إلى وحدة الاختراع"، والتي تتناولها القاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وترد تفاصيل إضافية عن وحدة الاختراع في المرفق باء من التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلى وجه الخصوص، يرد شرط وحدة الاختراع في القاعدة 13.1 على النحو التالي:

*"لا يجوز أن يتعلق الطلب الدولي بأكثر من **اختراع واحد** أو **بمجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً** ("شرط وحدة الاختراع")."* [التأكيد مضاف]

15. وفي حالة وجود مجموعة من الاختراعات تشترك في مفهوم ابتكاري عام واحد وتُطلب حمايتها في طلب دولي واحد، تنص القاعدة 13.2 على ما يلي:

*"[...] شرط وحدة الاختراع المشار إليه في القاعدة 13.1 لا يكون قد استوفي إلا إذا كانت بين هذه الاختراعات علاقة تقنية تختص بعنصر واحد أو أكثر من **العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة**. ويُقصد بعبارة "**العناصر التقنية الخاصة**" العناصر التقنية التي تحدد مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتُعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة."* [التأكيد مضاف]

16. وتوضح القاعدة 13.3 كذلك أن شرط وحدة الاختراع يظل سارياً بغض النظر عما إذا كانت هذه الاختراعات موجودة ضمن مطلب واحد أو موزعة على مطالب متعددة، على النحو التالي:

"من أجل معرفة ما إذا كانت مجموعة من الاختراعات مترابطة فيما بينها بحيث أنها تمثل مفهوما ابتكارياً عاماً واحداً، لا يهم أن تكون الاختراعات موضع مطالب منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد."

17. وتجيز القاعدة 13.4 أن يكون المطلب المستقل مصحوباً بعدد معقول من المطالب التابعة، التي تُطالب بأشكال محددة من الاختراع المُطالب به في المطلب المستقل، حتى لو أمكن النظر إلى خصائص مطلب تابع واحد على أنها تمثل في حد ذاتها اختراعاً.

[4] بالإضافة إلى ذلك، تؤيد المادة **4** ز(**2**) من اتفاقية باريس مفهوم الطلبات الجزئية الطوعية. فبإمكان المودعين تجزئة طلبات براءاتهم على نحو استباقي في أي مرحلة والمطالبة بتاريخ أولوية الطلب الأول. وهذا الأمر مفيد بصفة خاصة لفصل الاختراعات المختلفة الواردة في طلب واحد من أجل استيفاء شروط الأهلية للبراءة أو تحسين نطاق الحماية المطلوبة.

18. وتُفسّر القاعدة 13 على أنها تسمح بإدراج أي من التركيبات التالية من المطالب التي تنتمي لفئات مختلفة في طلب دولي واحد[5]:

- مطلب مستقل لمنتج معين، ويُضاف إليه مطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، ومطلب مستقل لاستخدام المنتج المذكور،

- أو مطلب مستقل لعملية تصنيع معينة، ويُضاف إليه مطلب مستقل لجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ عملية التصنيع المذكورة،

- أو مطلب مستقل لمنتج معين، ويضاف إليه مطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، ومطلب مستقل لجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ عملية التصنيع المذكورة.

19. وتُعتبر العملية مُكيَّفة خصيصاً لتصنيع منتج ما، إذا كانت العملية المُطالب بها تؤدي بطبيعتها إلى إنتاج هذا المنتج، مع وجود علاقة تقنية بين المنتج المُطالب به والعملية المُطالب بها. ومع ذلك، فإن عبارة "مُكيَّفة خصيصاً" لا تعني ضمناً أنه لا يمكن تصنيع المنتج بعملية أخرى مختلفة[6].

20. وبالمثل، يُعتبر الجهاز أو الوسيلة مُصمَّمين خصيصاً لتنفيذ عملية تصنيع ما، إذا كان ما ينطويان عليه من تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة مماثلاً لما تنطوي عليه عملية التصنيع من تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة. فليس كافياً أن يكون الجهاز أو الوسيلة قابلين للاستخدام في تنفيذ عملية التصنيع المُطالب بها فحسب. ومع ذلك، فإن عبارة "مصمم خصيصاً" لا تعني أنه لا يمكن استخدام الجهاز أو الوسيلة لتنفيذ عملية أخرى، أو أنه لا يمكن تنفيذ العملية باستخدام جهاز بديل أو وسيلة بديلة[7].

معالجة الافتقار إلى وحدة الاختراع خلال المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

21. تصف الفقرات التالية الممارسات المتبعة خلال المرحلة الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات إذا تبين أن الطلب الدولي لا يستوفي شرط وحدة الاختراع. ومن المهم الإشارة إلى أنه لا توجد إمكانية لتجزئة الطلب الدولي في المرحلة الدولية؛ ويتعين على المكتب المعيّن أو المختار أن يدعو إلى إيداع طلبات جزئية في المرحلة الوطنية عندما يرى أن وحدة الاختراع غير مستوفاة. وتخضع جميع الطلبات الدولية التي تدخل في المرحلة الدولية للبحث دولي ما لم يكن الطلب يتعلق بموضوع مستبعد أو يتعذر إجراء البحث على نحو فعال. والفحص التمهيدي الدولي والبحث الدولي الإضافي اختياريان.

"1" البحث الدولي

22. تتطلب المادة 17(3)(أ) من معاهدة التعاون بشأن البراءات أن تنظر إدارة البحث الدولي فيما إذا كان الطلب الدولي يستوفي شرط وحدة الاختراع وأن تدعو المودع إلى دفع رسوم إضافية إذا اعتبرت الإدارة أن الطلب الدولي لا يستوفي هذا الشرط. وعلى الإدارة أن تعد تقريراً عن البحث الدولي بالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي التي تتعلق بالاختراع المذكور أولاً في المطالب ("الاختراع الرئيسي")، وبالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي المتعلقة بالاختراعات التي سددت عنها الرسوم المذكورة إذا ما تم تسديد الرسوم الإضافية المطلوبة خلال المهلة المنصوص عليها.

23. وعند اتخاذ قرار بانعدام وحدة الاختراع، تصدر إدارة البحث الدولي عادةً إخطاراً لإبلاغ المودع بانعدام وحدة الاختراع، وتدعوه إلى دفع رسوم إضافية[8]. وهذه الدعوة: "1" تحدد الأسباب التي دفعت إلى اعتبار الطلب الدولي على أنه لا يتمشى مع شرط وحدة الاختراع؛ و"2" تحدد الاختراعات المنفصلة وتشير إلى عدد رسوم البحث الإضافية وتبين مقدار تلك الرسوم المطلوب تسديدها؛ و"3" تدعو المودع إلى دفع رسم التحفظ، عند الاقتضاء، إذا رغب المودع في إبداء تحفظه على قرار انعدام وحدة الاختراع. ولا يجوز لإدارة البحث الدولي أن تعتبر الطلب مسحوباً بسبب انعدام وحدة للاختراع، وليس من اختصاصها أن تدعو المودع إلى تعديل المطالب[9]. وعندما ترسل الإدارة الدعوة، لا يُجرى البحث عن الاختراع الإضافي (الاختراعات الإضافية) أو مجموعة (مجموعات) الاختراعات الإضافية إلا إذا دفع المودع الرسوم الإضافية المقابلة أو إذا وجدت الإدارة أن التحفظ الذي قدمه المودع له ما يبرره[10].

---

[5] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الجزء الثالث، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرات من 10.11 إلى 10.14.

[6] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرتان 10.12 و10.13

[7] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرتان 10.12 و10.14.

[8] إذا لم يكن مطلوباً إجراء بحث إضافي أو كان البحث الإضافي المطلوب يمكن إجراؤه بقليل من الجهد، قد تقتضي اعتبارات ترشيد التكاليف أن يتولى الفاحص، في الوقت نفسه الذي يبحث فيه عن الاختراع الرئيسي، البحث عن اختراع إضافي واحد أو أكثر في وحدات التصنيف نفسها التي يستخدمها الفاحص للبحث عن الاختراع الرئيسي (الفقرتان 10.64 و10.65 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات).

[9] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.60.

[10] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.61.

24. ويجوز للفاحص، اختيارياً، أن يعد تقرير بحث دولي جزئي بالنسبة إلى "الاختراع الرئيسي"، ويُرفق هذا التقرير مع الدعوة المرسلة للمودع لدفع الرسوم الإضافية. ومن شأن ذلك أن يوفر مزيداً من المعلومات للمودع لمساعدته في اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان سيدفع رسوماً إضافية للاختراعات الأخرى الواردة في الطلب الدولي.

25. وبعد انقضاء فترة الشهر الواحد المخصصة لدفع الرسوم الإضافية، تعد إدارة البحث الدولي في النهاية تقرير البحث الدولي والرأي المكتوب بشأن أجزاء الطلب الدولي المتعلقة بالاختراعات التي سدد عنها رسم البحث وأي رسوم بحث إضافية[11]. وفي المرحلة الوطنية، بالنسبة لأجزاء الطلب الدولي التي لم تكن محل بحث، يجوز للتشريع الوطني لأي دولة معيّنة أن يقضي بأنه إذا وجد المكتب الوطني للدولة المعيّنة أن دعوة إدارة البحث الدولي لها ما يبررها، فإن تلك الأجزاء تعد مسحوبة ما لم يسدد المودع رسماً خاصاً إلى المكتب الوطني لتلك الدولة[12].

26. ويجوز للمودع أن يبدي تحفظه على قرار انعدام وحدة الاختراع، أو على الرسوم الإضافية المطلوبة إذا حسبها مفرطة، ويطلب استرداد الرسوم الإضافية المدفوعة. وإذا وجدت إدارة البحث الدولي أن التحفظ له ما يبرره، تُسترد الرسوم[13]. ويتضمن التحفظ تقديم إعلان مسبَّب مع دفع الرسوم الإضافية، وفي بعض الحالات، رسم التحفظ. ويجب أن يوضح الإعلان المسبَّب سبب اعتقاد المودع أن شرط وحدة الاختراع مستوفى[14].

27. وتفحص التحفظ هيئة للمراجعة مؤلفة في إطار إدارة البحث الدولي، ويُتخذ قرار بشأنه. وتحدد كل إدارة بحث دولي الإجراء المتبع بشأن المراجعة، ولكن هيئة المراجعة يجب ألا تكون مقتصرة على الشخص الذي اتخذ القرار الذي هو موضوع التحفظ. ويجوز لبعض الإدارات أن تراجع التحفظ على مرحلتين، ولا تنعقد هيئة المراجعة إلا إذا كشفت المراجعة الأولية للتحفظ أن التحفظ له ما يبرره جزئياً على الأقل. وبقدر ما يثبت أن التحفظ له ما يبرره، تُسترد الرسوم الإضافية كلياً أو جزئياً[15]. ومع ذلك، لا يُسترد رسم التحفظ إلا إذا وجدت هيئة المراجعة أن التحفظ له ما يبرره كلياً[16]. وعندما يدفع المودع رسوم بحث إضافية رغم تحفظه عليها، يُبلَغ المودع على الفور بأي قرار متخذ بشأن الامتثال لشرط وحدة الاختراع. وإذا تبين أن التحفظ له ما يبرره إلى الحد الذي يسمح برد جزء من الرسوم، أو تبين أن التحفظ ليس له ما يبرره، يُبلَغ المودع بأسباب القرار. وفي الوقت نفسه، ترسل إدارة البحث الدولي إلى المكتب الدولي نسخة من التحفظ والقرار الصادر بشأنه. وبناءً على طلب المودع، يجوز أن يرسل المكتب الدولي نص التحفظ والقرار الصادر بشأنه إلى المكاتب المعيّنة[17].

"2" الفحص التمهيدي الدولي

28. بموجب المادة 34(3)(أ) من معاهدة التعاون بشأن البراءات، إذا رأت إدارة الفحص التمهيدي الدولي أن الطلب الدولي لا يتمشى مع شرط وحدة الاختراع كما هو محدد في اللائحة التنفيذية، فإنه يجوز لها أن تدعو مودع الطلب إلى الاختيار بين الحد من مطالب الحماية بحيث تفي بالشرط المطلوب، وتسديد رسوم إضافية. وتجدر الإشارة إلى أنه في معظم الحالات، تكون إدارة البحث الدولي قد كشفت انعدام وحدة الاختراع وأبلغت عنه[18]. ومع ذلك، سواء أثارت إدارة البحث الدولي مسألة وحدة الاختراع أم لا، يجوز للفاحص أن ينظر في هذه المسألة أثناء الفحص التمهيدي الدولي، مع مراعاة جميع الوثائق المذكورة في تقرير البحث الدولي وأي وثائق إضافية تعتبر ذات صلة[19].

29. وعندما يقرر الفاحص انعدام وحدة للاختراع، يجوز له إصدار إخطار يوضح قراره ويدعو المودع إما إلى تقييد المطالب، وإما إلى دفع رسم إضافي لكل اختراع إضافي يطالب به. وعندما يُرسل الفاحص هذا الإخطار، يجب أن يبين فيه طريقة محتملة واحدة على الأقل لتقييد المطالب لتجنب الاعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع. ويجب أن يدرج الفاحص في الدعوة لدفع الرسوم الإضافية عرضاً منطقياً للأسباب التقنية التي تشكل الاعتبارات الأساسية التي دفعته إلى التوصل إلى قرار انعدام وحدة الاختراع وفقاً للمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي[20]. ويجوز للمودع أن يبدي تحفظه على قرار انعدام وحدة الاختراع، أو على الرسوم الإضافية

---

[11] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.62.
[12] المادة 17(3)(ب) من معاهدة التعاون بشأن البراءات.
[13] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.66.
[14] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.67.
[15] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.68.
[16] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.69.
[17] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.70.
[18] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.71.
[19] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.73
[20] في بعض حالات انعدام وحدة الاختراع، قد لا يتطلب إعداد تقرير الفحص التمهيدي الدولي للطلب الدولي بأكمله أي جهد إضافي أو يمكن إعداده بقليل من الجهد مقارنة بما تتطلبه إجراءات دعوة المودع لتقييد المطالب أو دفع رسوم إضافية. وعندئذ، قد تقتضي اعتبارات ترشيد التكاليف أن يأخذ الفاحص بالخيار المشار إليه في القاعدة 68.1 من معاهدة التعاون بشأن البراءات ويقرر عدم دعوة المودع لتقييد المطالب أو دفع رسوم إضافية. وفي هذه الحالة، عند إعداد تقرير الفحص التمهيدي الدولي للطلب الدولي بأكمله، يشير الفاحص إلى الرأي القائل بأن شرط وحدة الاختراع لم يستوف والأسباب التي أدت إلى هذا الرأي (انظر(ي) الفقرة 10.76 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي).

المطلوبة إذا حسبها مفرطة، ويطلب استرداد الرسوم الإضافية المدفوعة[21]. وفي هذه الحالة، يُباشر إجراء تحفظ مماثل للإجراء المتبع في البحث الدولي[22].

30. وإذا لم يستجب المودع للدعوة إلى تقييد المطالب أو دفع الرسوم الإضافية، يُعد التقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة بالنسبة إلى أجزاء الطلب الدولي التي تتصل بما يبدو أنه "الاختراع الرئيسي"[23]. وإذا استجاب المودع في الوقت المناسب للدعوة إلى تقييد المطالب أو دفع الرسوم الإضافية، يجري الفاحص الفحص التمهيدي الدولي بالنسبة إلى الاختراعات المطالب بها التي دُفعت عنها الرسوم الإضافية أو التي قُيدت المطالب بشأنها[24]. وفي المرحلة الوطنية، بالنسبة لأجزاء الطلب الدولي التي لم تكن محل فحص تمهيدي دولي، سواء بسبب تقييد المطالب أو بسبب عدم استجابة المودع للدعوة ووجد المكتب الوطني للدولة المختارة أن دعوة إدارة الفحص التمهيدي الدولي لها ما يبررها، يجوز للتشريع الوطني للدولة المختارة أن يقضي باعتبار تلك الأجزاء مسحوبة ما لم يسدد المودع رسماً خاصاً إلى ذلك المكتب[25].

"3" البحث الدولي الإضافي

31. يجوز للإدارة المحددة للبحث الإضافي أن تجري تقييمها الخاص فيما يتعلق بوحدة الاختراع، ولكن يتعين عليها أن تأخذ في الاعتبار رأي إدارة البحث الدولي المضمن في تقرير البحث الدولي وكذلك أي تحفظ من جانب المودع أو قرار من جانب إدارة البحث الدولي فيما يتعلق بهذا التحفظ، إذا وردت إليها هذه المعلومات قبل بدء البحث الدولي الإضافي[26]. وبموجب القاعدة 45(ثانياً)6، إذا رأت الإدارة المحدّدة للبحث الإضافي أن الطلب الدولي لا يستوفي شرط وحدة الاختراع، تعيّن عليها ما يلي: "1" إعداد تقرير البحث الإضافي الدولي بشأن أجزاء الطلب المتصلة بالاختراع المذكور أولاً في المطالب ("الاختراع الرئيسي")؛ "2" إخطار المودع برأيها أن الطلب الدولي لا يستوفي شرط وحدة الاختراع وتحديد أسباب ذلك الرأي؛ "3" إطلاع المودع على إمكانية التقدّم، في غضون شهر واحد من تاريخ الإخطار، بالتماس لمراجعة الرأي. ومع ذلك، يجوز للفاحص أن يمارس سلطة تقديرية مناسبة فيما يتعلق باختيار الاختراع الذي ينبغي البحث عنه[27]. وخلافاً لما هو متبع في البحث الدولي الرئيسي، لا توجد إمكانية في هذه المرحلة لدفع رسوم إضافية لإجراء عمليات بحث إضافية بشأن الاختراعات الزائدة[28].

32. ولا ينطبق إجراء التحفظ المعتاد في البحث الدولي على طلبات البحث الدولي الإضافي. ومع ذلك، يجوز للمودع، في غضون شهر واحد من تاريخ إخطاره بتقرير البحث الدولي الإضافي، أن يطلب من الإدارة مراجعة رأي الفاحص بشأن وحدة الاختراع. وقد يخضع هذا الطلب لرسم مراجعة. ويُخطر المودع بنتائج المراجعة على الفور[29]. وإذا تبين أن رأي الفاحص غير مبرر جزئياً على الأقل، تعين على الإدارة أن تصدر تقرير بحث دولي إضافي منقح يعرض وجهة النظر المنقحة بشأن وحدة الاختراع ويتضمن، عند الاقتضاء، نتائج البحث بالنسبة إلى جميع المطالب التي كان ينبغي إدراجها. وإذا كان الرأي ليس له ما يبرره على الإطلاق، فيجب رد أي رسم مراجعة دفعه المودع[30].

معاهدة قانون البراءات

33. تتضمن معاهدة قانون البراءات أيضاً نصوصاً تتناول مسألة وحدة الاختراع. فالمادة 23(1) تنص على ما يلي:

"يجوز لأية دولة أو منظمة حكومية دولية أن تعلن بموجب تحفُّظ أن أحكام المادة 6(1) لا تطبق على أي شرط يتعلق بوحدة الاختراع ويطبَّق على طلب دولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات."

34. وتنص المادة 6(1) على ما يلي:

لا يجوز للطرف المتعاقد أن يشترط استيفاء أي شرط يتعلق بشكل الطلب أو محتوياته خلافاً لما يلي أو بالإضافة إليه إلا إذا كان خلاف ذلك منصوصاً عليه في هذه المعاهدة:

---

[21] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.78.
[22] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرات من 10.78 إلى 10.82.
[23] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.75.
[24] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.74.
[25] المادتان 34(3)(ب) و(ج) من معاهدة التعاون بشأن البراءات
[26] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.84.
[27] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.86.
[28] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.83.
[29] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.87.
[30] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.88.

"1" الشروط المتعلقة بالشكل أو المحتويات والمنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بخصوص الطلبات الدولية؛

"2" والشروط المتعلقة بالشكل أو المحتويات والتي يجوز لمكتب الدولة الطرف في معاهدة التعاون بشأن البراءات أو للمكتب الذي يعمل باسمها أن يشترط استيفاءها بناء على تلك المعاهدة ما أن يبدأ بحث الطلب الدولي أو فحصه وفقاً للمادة 23 أو 40 من تلك المعاهدة؛

"3" وأية شروط إضافية تكون مقررة في اللائحة التنفيذية.

35. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً للمادة 23(4) من معاهدة قانون البراءات، فإن التحفظ المتعلق بوحدة الاختراع هو التحفظ الوحيد المسموح به بموجب المعاهدة. فعندما كانت معاهدة قانون البراءات قيد التفاوض، كانت هناك وجهات نظر مختلفة بين الدول الأعضاء بشأن ما إذا كان شرط وحدة الاختراع شرطاً شكلياً أو موضوعياً[31]. فضلاً عن ذلك، فيما يتعلق بإمكانية إدراج شرط معاهدة التعاون بشأن البراءات المتعلق بوحدة الاختراع بالإحالة في معاهدة قانون البراءات وفقاً للمادة 6(1) من معاهدة قانون البراءات، أعربت بعض البلدان عدم رغبتها في تطبيق هذا الشرط على طلباتها الوطنية[32]. والأطراف المتعاقدة التي أبدت هذا التحفظ بشأن معاهدة قانون البراءات هي كازاخستان والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية[33].

العملية العامة لتقييم وحدة الاختراع

36. يوضح هذا القسم الإجراءات العامة لتقييم وحدة الاختراع، وهي تستند بصورة رئيسية إلى التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والمبادئ التوجيهية والسوابق القضائية المتعلقة بطلبات البراءات الدولية المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومع ذلك، نظراً للتشابه الكبير بين الممارسة المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات والممارسات الوطنية/الإقليمية، فإن العديد من مكاتب البراءات لديها إرشادات متماثلة فيما يتعلق بطلبات البراءات الوطنية/الإقليمية المودعة لدى تلك المكاتب.

37. وبوجه عام، لتحديد ما إذا كان شرط وحدة الاختراع قد استوفي أو لا، تُطبق العملية التالية:

"1" **التحليل التمهيدي للمطالب المستقلة:** تبدأ عملية التقييم بمراجعة شاملة للمطالب المستقلة الواردة في الطلب. وتعد هذه الخطوة الأولية حاسمة لتحديد النطاق التقني وخصائص الاختراع المقترح (الاختراعات المقترحة)، بهدف تحديد عدد الاختراعات والمفهوم الابتكاري المشترك أو العناصر التقنية الخاصة التي تجمع بين أجزاء الطلب لتشكيل وحدة متماسكة. ويجسد كل مطلب مستقل بوجه عام اختراعاً واحداً ما لم يصاغ المطلب باستخدام هيكل غير نمطي على سبيل المثال لذكر الأشكال البديلة للاختراع. ولذلك، إذا كان يوجد مطلب مستقل واحد، أو إذا كانت المطالب المستقلة تحتوي على عناصر متجانسة (على سبيل المثال، جهاز وطريقة استخدامه)، عادةً يعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي[34].

"2" **التحليل التفصيلي للمطالب المستقلة:** عند وجود مطالب مستقلة متعددة تفتقر إلى عناصر متجانسة، من الضروري إجراء استعراض شامل. ويعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كانت توجد علاقة تقنية بين الاختراعات المطالب بها، بحيث يربط بينها عنصر تقني خاص واحد متماثل أو متشابه أو أكثر. والهدف هو تحديد هذه العناصر التقنية المشتركة بين المطالب المستقلة.

وعند تقييم ما إذا كانت توجد عناصر تقنية خاصة تربط بين المطالب المستقلة، تشمل العوامل التي تؤخذ في الاعتبار العناصر الهيكلية المشتركة، أو الوظيفة المشتركة، أو الحلول المماثلة للمشكلة التقنية ذاتها[35]. وقد يتجلى هذا التشابه بين العناصر في صور مختلفة، على سبيل المثال الآليات البديلة التي تحقق نتائج متماثلة، أو المكونات المترابطة التي تتفاعل مع بعضها بعضًا بطريقة خاصة، مثل القابس والمقبس، أو جهاز الإرسال وجهاز الاستقبال. وكمثال آخر، الزنبرك

---

[31] محاضر المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون البراءات، جنيف 2000، الفقرات 2522-2530.

[32] *المرجع نفسه.*

[33] قائمة الأطراف المتعاقدة في معاهدة قانون البراءات متاحة من خلال الرابط التالي:
https://www.wipo.int/wipolex/en/treaties/ShowResults?search_what=C&treaty_id=4 .

[34] مع ذلك، إذا كان نطاق المطلب المستقل الوحيد فضفاضاً للغاية، فقد يحتوي على عناصر تفتقر إلى الجدة أو النشاط الابتكاري. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الضروري أن يمتد تقييم وحدة الاختراع إلى ما يتجاوز المطلب المستقل وأن ينظر في المطالب التابعة لتحديد ما إذا كانت تقدم اختراعات منفصلة. وتتجلى هذه المسألة بوضوح في التحليل *اللاحق* المبيّن في الخطوة "3".

[35] انظر(ي) قضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 22 مارس 1991، المكتب الأوروبي للبراءات، في قاعدة بيانات الويبو بشأن السوابق القضائية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المتاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pctcaselawdb/en/.

المعدني والكتلة المطاطية يختلفان اختلافاً كبيراً من حيث التكوين المادي والتصميم الهيكلي، ولكن قد تجمع بينهما عناصر تقنية متشابهة بناءً على تأثيرهما التقني المشترك، وهو توفير المرونة.

ويمكن أيضاً إثبات وحدة الاختراع من خلال علاقة سببية، مثلاً خطوة معينة في عملية تصنيع تمنح منتجاً ما سمة هيكلية فريدة. وفي حالة عدم وجود هذه القواسم المشتركة أو العناصر التقنية المشتركة بين المطالب المستقلة (على سبيل المثال، لوحة طاقة شمسية مقابل طاحونة هوائية)، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة اعتراض بشأن وحدة الاختراع في هذه المرحلة قبل النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة.

وإذا كان الموضوعان الواردان في مطلبين مستقلين ينتميان إلى وحدتي تصنيف مختلفتين في التصنيف الدولي للبراءات، فقد يكون هذا مؤشراً على انعدام وحدة الاختراع[36]. والاعتراض الاستباقي، الذي يُثار قبل استعراض حالة التقنية الصناعية السابقة، يطلق عليه ***الاعتراض المسبق*** بشأن وحدة الاختراع[37].

"3" **استعراض حالة التقنية الصناعية السابقة والمقارنة بها:** تتضمن هذه العملية تحديد التقنية الصناعية السابقة الأقرب ومقارنتها بالعناصر التقنية المشتركة بين الاختراعات المختلفة. ولكي تعتبر الاختراعات المتعددة مشتركة في "عنصر تقني خاص" وبالتالي مستوفية لشرط وحدة الاختراع، يجب أن تقدم العناصر المشتركة "تحسيناً" على حالة التقنية الصناعية السابقة[38]. ويُقيَم هذا "التحسين" من حيث الجدة والنشاط الابتكاري[39]. وإذا اعتُبرت العناصر المشتركة بين الاختراعات المطالب بها معروفة أو بديهية بناءً على التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة، وإذا اختلفت بقية العناصر في كل مطلب بحيث لا تشكل مفهوماً ابتكارياً متماسكاً، فإن وحدة الاختراع تعتبر غائبة[40]. ويشار إلى تحديد انعدام وحدة الاختراع على هذا الأساس، أي بعد أخذ حالة التقنية الصناعية السابقة في الاعتبار، بتعبير ***الاعتراض اللاحق*** بشأن وحدة الاختراع[41].

وعلى سبيل المثال، إذا كان المطلب 1 يتألف من العناصر (أ) و(ب)و(ج)، والمطلب 2 يتألف من العناصر (ج) و(د) و(هـ)، ففي هذه الحالة يعتبر العنصر (ج) هو العنصر التقني المشترك بين المطلبين. ولكن إذا كان العنصر (ج) معروفاً بالفعل أو يُعتبر بديهياً في ضوء حالة التقنية الصناعية السابقة، فلا يمكن اعتباره "عنصراً تقنياً خاصاً" ينشئ "مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً" يربط بين الاختراعات الموصوفة في المطلبين 1 و2 لأغراض إثبات وحدة الاختراع.

38. ويعتمد تحديد وحدة الاختراع على محتويات المطالب، وتفسيرها بالوصف والرسومات المرفقة[42]. ويضمن هذا النهج الشامل فهم المفهوم الابتكاري فهماً واضحاً وتقييمه تقييماً صحيحاً فيما يتعلق بشرط وحدة الاختراع.

39. وحتى لو لم يستوف المطلب (المطالب) شرط وحدة الاختراع بمعناه الدقيق، قد يكون الفاحص قادراً على إكمال البحث والفحص بالنسبة إلى جميع الاختراعات المُطالب بها مع بذل عمل إضافي لا يُذكَر، وذلك في بعض الحالات الاستثنائية. فبالنظر إلى الاعتبارات المتعلقة بفعالية الفحص وحجم العمل الإضافي الذي قد يُفرض على الفاحصين، تُترك للفاحصين حرية تقدير ما إذا كان يمكنهم إكمال البحث والفحص بالنسبة إلى الاختراع الإضافي (الاختراعات الإضافية) دون إثارة اعتراض بشأن عدم الوحدة، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وعند تقييم حجم العمل المطلوب، يجب على الفاحص أن يأخذ في الاعتبار الوقت اللازم لإعداد الرأي

---

[36] انظر(ي) قضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 9أبريل 1992، المكتب الأوروبي للبراءات، في قاعدة بيانات الويبو بشأن السوابق القضائية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المتاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pctcaselawdb/en/. ومع ذلك، مجرد حقيقة أن الاختراعات المطالب بها مصنفة في فئات تصنيف منفصلة لا ينبغي أن تؤدي بالضرورة إلى إثارة اعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع (انظر(ي) المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرة 10.05).

[37] انظر(ي) قضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 30 سبتمبر 2003، المكتب الأوروبي للبراءات، وقضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 9 نوفمبر 1990، المكتب الأوروبي للبراءات، في قاعدة بيانات الويبو بشأن السوابق القضائية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المتاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pctcaselawdb/en/.

[38] انظر(ي) قضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 2 مايو 2002، المكتب الأوروبي للبراءات، وقضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 21 سبتمبر 2009، المكتب الأوروبي للبراءات، في قاعدة بيانات الويبو بشأن السوابق القضائية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المتاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pctcaselawdb/en/؛ والمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الجزء الثالث، اعتبارات الفاحص المشتركة بين إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي، الفصل 10 وحدة الاختراع، العملية في مرحلة البحث الدولي. وعلى سبيل المثال، قد تُظهر وثيقة مُكتشفة خلال البحث الدولي أن المطلب الرئيسي يفتقر إلى الجدة أو النشاط الابتكاري، وبالتالي قد لا توجد علاقة تقنية مميزة عن التقنية الصناعية السابقة بين الاختراعات المطالب بها التي تنطوي على عنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة، وهو ما يجعل مطلبين تابعين أو أكثر بدون مفهوم ابتكاري عام واحد.

[39] *المرجع نفسه.*

[40] *المرجع نفسه.*

[41] انظر(ي) قضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 30 سبتمبر 2003، المكتب الأوروبي للبراءات، وقضية المودع ضد المكتب الأوروبي للبراءات، 9 نوفمبر 1990، المكتب الأوروبي للبراءات، في قاعدة بيانات الويبو بشأن السوابق القضائية المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المتاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pctcaselawdb/en/.

[42] التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المرفق باء وحدة الاختراع.

المكتوب بالإضافة إلى الوقت اللازم لإجراء البحث، لأنه حتى لو كان التحليل المطلوب فيما يتعلق بالبحث لا يُذكر، قد يكون العكس هو الصحيح بالنسبة للرأي المكتوب[43].

أمثلة وتعليقات

المثال 1 – التقييم المسبق

40. لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** كرسي (أ) بعجلات (ب).
- **المطلب 2:** كرسي (أ) مصنوع من البلاستيك (ج).
- **المطلب 3:** عجلات (ب) مصنوعة من البلاستيك (ج).

41. في هذه الحالة، لا يوجد قاسم مشترك بين جميع المطالب وبالتالي لا توجد وحدة بين جميع المطالب الثلاث.

المثال 2 – التقييم المسبق

42. لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** مركب بالصيغة التالية:

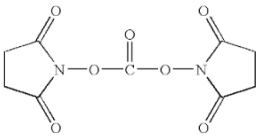

- **المطلب 2:** مركب بالصيغة التالية:

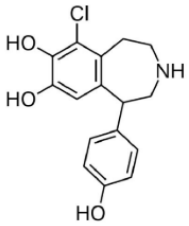

43. لا يوجد هنا عنصر هيكلي جوهري مشترك. وبالتالي يمكن تحديد انعدام وحدة الاختراع "مسبقاً"[44].

المثال 3 – التقييم اللاحق

44. لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم حبر جاف (ب) + وحدة تخزين USB (د).
- **المطلب 2:** سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم رصاص (ج) + مؤشر ليزر (هـ).

وقد حُدد سكين جيب متعدد الوظائف (أ) مع قلم حبر سائل (و) على أنه تقنية سابقة ذات صلة.

45. هنا، العنصر (أ) هو نفسه في المطلبين 1 و2، والعنصران (ب) و(ج) متشابهان فكلاهما وسيلة للكتابة. ومع ذلك، فإن العنصرين (د) و(هـ) غير متشابهين، فالعنصر (د) وسيلة لتخزين البيانات إلكترونياً والعنصر (هـ) وسيلة للإشارة إلى الأشياء.

---

[43] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الجزء الثالث، اعتبارات الفاحص المشتركة بين إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي، الفصل 10 وحدة الاختراع، الفقرتان 10.64 و10.65.

[44] مكتب البراءات الإسرائيلي، "وحدة الاختراع (البند 8، قانون البراءات الإسرائيلي)"، https://www.gov.il/BlobFolder/guide/collaborations/he/collaborations_unity-of-invention-2016.pdf، أبريل 2016.

46. ونظراً لأن العنصر المشترك (أ) معروف من حالة التقنية الصناعية السابقة، فلا يمكن اعتباره "عنصراً تقنياً خاصاً". وكذلك، العنصر (و) من حالة التقنية الصناعية السابقة يعتبر وسيلة للكتابة، وبالتالي فإن العنصر التقني المتشابه بين المطلبين 1 و2 ليس عنصراً خاصاً. وبالتالي، فإن العناصر المشتركة لا تمثل عناصر تقنية خاصة متماثلة أو متشابهة. وفي هذه الحالة، العنصران (د) و(هـ) يوفران تحسيناً تقنياً على حالة التقنية الصناعية السابقة. ومع ذلك، هذان العنصران لديهما خصائص تقنية مختلفة، وبالتالي فإن الاختراعات في المطلبين 1 و2 ليست مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد [45].

القوانين والممارسات الوطنية والإقليمية

البرازيل

الإطار القانوني

47. تنص المادة 22 من قانون الملكية الصناعية البرازيلي على ما يلي:

"يجب أن يشير طلب البراءة إلى اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المترابطة بحيث تشكل مفهوماً ابتكارياً واحداً."

48. ويُفهم من مصطلح "المفهوم الابتكاري الواحد" أو وحدة الاختراع أن الاختراعات المختلفة المطالب بها تربط بينها علاقة تقنية، ممثلة بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة، وتشترك في هذه العلاقة التقنية جميع الاختراعات المطالب بها[46].

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

49. تعتبر التشريعات والقواعد البرازيلية المتعلقة بوحدة الاختراع مشابهة لتلك المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويتبع النهج الذي يطبقه الفاحصون في *المعهد الوطني للملكية الصناعية* في البرازيل في تقييم وحدة الاختراع مبادئ توجيهية مماثلة لتلك الموضوعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، مع التأكيد على أهمية "العناصر التقنية الخاصة" في عملية التقييم.

50. ويشير تعبير "العناصر التقنية الخاصة" إلى العناصر التقنية التي تمثل التحسين الذي يدخله الاختراع المطالب به على حالة التقنية الصناعية السابقة. وتُفسر هذه العناصر بناءً على المواصفات والرسومات ويجب أن تكون متماثلة أو متشابهة وتشترك فيها جميع الاختراعات المطالب بها الواردة في الطلب. ومن المهم تحديد ما إذا كانت هذه العناصر التقنية الخاصة تنشئ علاقة تقنية بين الاختراعات، حتى لو كانت العناصر متشابهة وحسب وليست متماثلة. على سبيل المثال، قد يتضمن أحد المطالب زنبركاً معدنياً لتوفير المرونة، بينما قد يتضمن مطلب آخر كتلة مطاطية تؤدي الغرض نفسه؛ وهنا، قد يُنظر إلى المطلبين على أنهما يشتركان في عنصر تقني خاص إذا كانا يسهمان في مفهوم ابتكاري واحد.

51. ويجب أن تكون العناصر المترابطة مكيفة خصيصاً بحيث تتوافق مع بعضها بعضاً من أجل اعتبار طلب البراءة مستوفياً لشرط وحدة الاختراع. فإذا كانت لهذه العناصر تطبيقات عديدة أخرى وكانت العلاقة المذكورة أعلاه تشكل تطبيقاً واحداً وحسب من بين عدة تطبيقات محتملة، يُفهم من ذلك أن وحدة الاختراع غائبة. على سبيل المثال، قد يحتوي طلب براءة على مطلب يشير إلى عشب صناعي مضاد للانزلاق ومطلب آخر يشير إلى كرة قدم مصنوعة من مادة مناسبة جداً لهذا العشب، ولكن هذه المادة يمكن استخدامها مع أعشاب أخرى. في هذه الحالة، من المفهوم أن وحدة الاختراع غائبة، على الرغم من أن الكرة يكون أداؤها أفضل على العشب المذكور أعلاه.

52. وتُقيم وحدة الاختراع في المقام الأول على أساس المطالب المستقلة الوارد في طلب البراءة. وفي الحالات التي يفتقر فيها الطلب المستقل إلى الجدة أو النشاط الابتكاري، يجب تقييم المطالب التابعة من حيث جدارتها الفردية ومن حيث وجود مفهوم ابتكاري مشترك يربط بينها. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للمعهد الوطني للملكية الصناعية، لا يجوز أن يحتوي طلب البراءة على مطالب مستقلة متعددة تنتمي إلى الفئة نفسها إلا إذا كان الموضوع المطالب بحمايته يتعلق بمنتجات عديدة مترابطة فيما بينها، أو استخدامات مختلفة لمنتج أو جهاز، أو مجموعات مختلفة من الخصائص البديلة والأساسية لتنفيذ الاختراع، شريطة أن يربط بينها مفهوم ابتكاري واحد.

53. فضلاً عن ذلك، المطالب المستقلة التي تنتمي إلى فئات مختلفة قد تشكل أيضاً مجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً إذا كان يجمع بينها عنصر تقني خاص مشترك. على سبيل المثال، قد يُطالب بمنتج وعملية

---

[45] "وحدة الاختراع - نتائج عمل مكاتب الملكية الفكرية الخمسة"، عرض قدمه المكتب الأوروبي للبراءات خلال اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، المجموعة الفرعية للجودة، القاهرة، فبراير 2019، متاح من خلال الرابط التالي:
https://www.wipo.int/edocs/mdocs/pct/en/pct_mia_26/pct_mia_26_presentation_epo_unity_of_invention.pdf .

[46] انظر(ي) التعليقات الواردة من البرازيل رداً على التعميم رقم C.9199.

تصنيعه واستخدامه في مطالب مستقلة مختلفة، ولكن إذا كان يوجد عنصر تقني خاص مشترك يجمع بين هذه المطالب، يُفهم من ذلك أنها تمثل مفهوماً ابتكارياً واحداً.

54. ويمكن تحديد انعدام وحدة الاختراع إما مباشرة، قبل إجراء أي بحث في حالة التقنية الصناعية السابقة (*مسبقاً*)، أو بعد النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة (*لاحقاً*). وفي التحليل *اللاحق*، إذا كشفت التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة أن العنصر التقني الخاص معروف بالفعل، فيجب على الفاحص التحقق من وجود عنصر تقني خاص مشترك آخر يربط بين المطالب المستقلة. وإذا حُدد انعدام وحدة الاختراع *مسبقاً*، يخطر فاحص البراءات المودع بشأن وحدات الاختراع المختلفة أو مجموعات الاختراعات المترابطة والموحدة المطالب بها في طلب البراءة. ويُدعى المودع إلى تعديل المطالب، بحيث يستبعد تلك التي لا تتعلق بالاختراع الرئيسي المذكور أولاً. ويمكن إدراج الموضوع المستبعد او الموضوعات المستبعدة في طلب جزئي واحد أو أكثر.

55. وإذا قدم المودع حججاً مقنعة بشأن استيفاء شرط وحدة الاختراع، أو إذا قصر المطالب على مفهوم ابتكاري واحد، يُسحب الاعتراض الأولي، وتستمر عملية الفحص. وعدا ذلك، يُرفض الطلب على أساس انعدام وحدة الاختراع.

56. ويسمح القانون البرازيلي أيضاً بتجزئة طلب البراءة إلى طلبين أو أكثر حتى نهاية الفحص، بشرط أن يشير الطلب الجزئي إلى الطلب الأصلي ولا يتجاوز الموضوع الموضح في الطلب الأصلي[47]. وتحتفظ الطلبات الجزئية هذه بتاريخ إيداع الطلب الأصلي وبالتمتع بحق الأولوية، إن وجد[48]. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب الأصلي هو وحده الذي يجوز اتخاذه أساساً للطلب الجزئي، فلا يُسمح بإيداع طلب جزئي على أساس طلب جزئي آخر[49]. ولمعالجة مخاوف التسجيل المزدوج للبراءات، يجب على المودع، عند إيداع طلب براءة جزئي، أن يستبعد الأجزاء المتعلقة بالموضوع المطالب به في الطلب الأصلي.

57. ولتعزيز الشفافية والكفاءة، أدخل المعهد الوطني للملكية الصناعية تحسينات على إجراءاته الإدارية المتعلقة بمعالجة الطلبات الجزئية[50]. على سبيل المثال، غالباً ما يُجرى الفحص الموضوعي للطلبات الجزئية من قبل الفاحص نفسه المسؤول عن الطلب الأصلي، وتُبذل جهود للبت في الطلب الأصلي والطلبات الجزئية في وقت واحد أو في أوقات متقاربة. وإذا كان الطلب الجزئي يطالب بموضوع فُحص بالفعل ورُفض في الطلب الأصلي لأسباب قانونية، فسوف يُرفض الطلب الجزئي للأسباب نفسها.

شيلي

الإطار القانوني

58. يفرض القانون رقم 19.039 بشأن الملكية الصناعية مجموعة من الشروط على منح الحقوق الاستئثارية بموجب براءة. وهذه الشروط تشمل شروط الأهلية للبراءة والتي يتعين استيفاؤها في جميع طلبات البراءات من أجل التسجيل، وهي ترد في المادة 32 من القانون. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 31 من القانون على أن البراءة هي حق استئثاري يُمنح لحماية اختراع ما. وهذا التعريف تكمله المادة 34 من اللائحة التنفيذية لقانون الملكية الصناعية، التي تنص على أن طلب البراءة لا يجوز أن يتعلق بأكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات التي تتحقق فيها وحدة الاختراع، أو بعبارة أخرى، المترابطة على نحو يجعلها تمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً.

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

59. يقيم المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي وحدة الاختراع على أساس ما إذا كانت الاختراعات المطالب بها يجمع بينها مفهوم ابتكاري مشترك واحد. وعادةً يكون هذا المفهوم هو حلقة الوصل بين المشكلة التقنية التي تعالجها الاختراعات والحل المقترح. وقد يتضمن المفهوم الابتكاري المشترك إما جانباً مفاهيمياً للحل التقني وإما مكوناً مادياً يرد في المطالب، شريطة أن يُستدل على وجود علاقة تقنية بين المشكلة والحل المقترح. ويعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كانت هذه العلاقة ممثلة بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة التي تسهم مجتمعة في التحسين الذي يدخله الاختراع على حالة التقنية الصناعية السابقة من حيث جدته ونشاطه الابتكاري. وفي شيلي، يُجرى تحليل وحدة الاختراع *مسبقاً ولاحقاً* في ضوء حالة التقنية الصناعية السابقة.

60. وفي حالة عدم استيفاء شرط وحدة الاختراع، يسمح المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي للمودعين بإيداع طلبات جزئية لفصل الاختراعات المختلفة في طلبات مختلفة. ويجب إيداع هذه الطلبات الجزئية أثناء فترة النظر في الطلب الأصلي ويجب ألا تستحدث مادة جديدة تتجاوز ما كُشف عنه في الطلب الأصلي. ويمكن إيداع الطلبات الجزئية إما طواعية من قبل المودع قبل تعيين الفاحص وإما بناء على طلب المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي في أي مرحلة من مراحل عملية الفحص. ويحتفظ الطلب

---

[47] المواد من 26 إلى 28 من قانون الملكية الصناعية (القانون رقم 9279 المؤرخ 14 مايو 1996) .
[48] *المرجع نفسه.*
[49] انظر(ي) التعليقات الواردة من البرازيل رداً على التعميم رقم C.9199.
[50] *المرجع نفسه.*

الجزئي بتاريخ إيداع الطلب الأصلي وبحق الأولوية، شريطة أن يفي بهذه الشروط الإجرائية. وإذا لم يكن الطلب الجزئي مؤهلاً بموجب هذه الشروط، فلن يستفيد من تاريخ الإيداع الأصلي، وسوف يُعامل الطلب الأصلي باعتباره تقنية صناعية سابقة[51].

الصين

الإطار القانوني

61. تنص الفقرة 1 من المادة 31 من قانون البراءات في جمهورية الصين الشعبية على ما يلي:

"يجب أن يقتصر طلب البراءة أو نموذج المنفعة على اختراع واحد أو نموذج منفعة واحد. ويجوز إيداع اختراعين أو أكثر أو نموذجي منفعة أو أكثر في طلب واحد شريطة أن تكون الاختراعات أو نماذج المنفعة منتمية إلى مفهوم ابتكاري عام واحد."

62. وتنص القاعدة 39 من قواعد تنفيذ قانون البراءات في جمهورية الصين الشعبية أيضاً على ما يلي:

"في حالة إيداع طلب واحد يتضمن اختراعين أو أكثر أو نموذجي منفعة أو أكثر تحت مفهوم ابتكاري عام واحد بموجب الفقرة 1 من المادة 31 من قانون البراءات، يجب أن تكون الاختراعات أو نماذج المنفعة مترابطة تقنياً وتشترك في عنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة، ويُقصد بالعناصر التقنية الخاصة تلك العناصر التقنية المشتركة بين جميع الاختراعات أو نماذج المنفعة والتي تسهم مجتمعة في تحسين حالة التقنية الصناعية السابقة."

63. وفيما يتعلق بالتوقيت المسموح والشروط اللازمة لإيداع الطلب الجزئي في حالة انعدام وحدة الاختراع، تنص القاعدة 48 من القواعد على ما يلي:

"إذا كان طلب البراءة يتضمن أكثر من اختراعين أو نموذجي منفعة أو تصميمين، يجوز للمودع إيداع طلب جزئي [...] قبل انتهاء المدة المحددة [...] ومع ذلك، إذا كان طلب البراءة قد رُفض بالفعل أو سُحب أو اعتُبر مسحوباً، فلا يجوز إيداع طلب جزئي."

64. وبالإضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 49 على ما يلي:

"يجوز أن يحتفظ الطلب الجزئي المودع بموجب القاعدة 48 بتاريخ الإيداع الأصلي، وعند الاقتضاء، بتاريخ الأولوية، شريطة ألا يتجاوز النطاق المسجل في الطلب الأصلي."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

65. التشريعات واللوائح الصينية المتعلقة بوحدة الاختراع والطلبات الجزئية تتبع عن كثب تلك الواردة في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويرد النهج الذي يتبعه فاحصو الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية تجاه تقييم وحدة الاختراع في المبادئ التوجيهية لفحص البراءات التابعة للإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية. ويُعد النهج الذي يتبعه الفاحصون مماثلاً إلى حد كبير للمبادئ التوجيهية الموضوعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات[52].

66. ومثلما في معاهدة التعاون بشأن البراءات، المعيار الرئيسي هو ما إذا كانت الاختراعات تشترك في عنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة التي تشكل تحسيناً على حالة التقنية الصناعية السابقة. على سبيل المثال، إذا كان طلب البراءة يتضمن مطلبين يتعلقان بآلة وطريقة تشغيل هذه الآلة، فيجب أن يجمع بين المطلبين عنصر تقني مشترك يمثل تقدماً على حالة التقنية الصناعية السابقة. وتُقيّم وحدة الاختراع أساساً من خلال المطالب المستقلة، وإذا كان المطلب المستقل يفتقر إلى الجدة أو النشاط الابتكاري، يجب فحص المطالب التابعة من حيث جدارتها الفردية ومن حيث وجود مفهوم ابتكاري مشترك يربط بينها.

67. ويجب إيداع الطلب الجزئي قبل الموافقة على الطلب الأصلي أو رفضه أو اعتباره مسحوباً. فبمجرد الموافقة على الطلب الأصلي أو رفضه، لا يمكن إيداع طلبات جزئية إضافية على أساسه. ومع ذلك، إذا أصدر الفاحص إخطاراً يطلب فيه إيداع طلب جزئي بسبب انعدام وحدة الاختراع، فيجوز للمودع أن يودع طلباً جزئياً إضافياً بناءً على توجيه الفاحص.

68. وتنص المبادئ التوجيهية التابعة للإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية على أنه في حالة إيداع طلب جزئي إضافي على أساس طلب جزئي سابق بسبب انعدام وحدة الاختراع، فإن توقيت إيداع الطلب الجزئي الإضافي يرتبط بحالة الطلب الجزئي السابق. فإذا كان

---

[51] انظر(ي) التعليقات الواردة من شيلي رداً على التعميم رقم C.9199.

[52] انظر(ي) البند 5.1، الفصل 1 والبندين 9 و15.2.2، الفصل 2 من الجزء الأول، والفصل 6 والبند 4.4، الفصل 8 من الجزء الثاني، والبند 5.5، الفصل 2 من الجزء الثالث من المبادئ التوجيهية لفحص البراءات التابعة للإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية؛ انظر(ي) أيضاً تقرير وحدة الاختراع الصادر عن مكاتب الملكية الفكرية الخمسة، المتاح من خلال الرابط التالي: https://link.epo.org/ip5/IP5_report_on_unity_of_invention_protected.pdf .

الطلب الجزئي السابق لا يزال قيد النظر، يمكن إيداع طلب جزئي إضافي على أساسه. ولكن في حالة الموافقة على الطلب الجزئي السابق أو رفضه أو اعتباره مسحوباً، لا يمكن إيداع طلب جزئي إضافي على أساسه.

كوستاريكا

الإطار القانوني

69. تنص المادة 7 من القانون رقم 6867 بشأن البراءات والتصاميم الصناعية ونماذج المنفعة على ما يلي:

"وحدة الاختراع. يجب أن يشير الطلب إلى اختراع واحد وحسب، أو إلى مجموعة من الاختراعات المترابطة على نحو يجعلها تمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً."

70. وفيما يتعلق بالطلبات الجزئية، تشير المادة 8 إلى ما يلي:

"يجوز للمودع تجزئة الطلب إلى جزئيين أو أكثر، ولا يجوز لأي جزء من هذه الأجزاء أن يتجاوز نطاق الاختراع الوارد في الطلب الأول أو ما كُشف عنه في ذلك الطلب. ويحتفظ كل طلب جزئي بتاريخ إيداع الطلب الأول."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

71. في كوستاريكا، يتمشى النهج المتبع في التعامل مع وحدة الاختراع بصورة وثيقة مع المعايير الدولية. فالشرط المعمول به ينص على أن الطلب لا يجوز أن يتعلق بأكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المترابطة بحيث تشكل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً. ويُجرى تحليل وحدة الاختراع *مسبقاً*، قبل فحص التقنية الصناعية السابقة، *ولاحقاً*، أثناء الفحص الموضوعي.

72. وفي حالة تحديد انعدام وحدة الاختراع، يتعين على المودع أن يوضح نطاق الاختراع أو يختار الجزء الذي يرغب في متابعة التماس الحماية بشأنه، وهو ما قد يؤدي إلى تجزئة الطلب. ويؤدي عدم استيفاء هذا الشرط إلى رفض الطلب أو تركه على أساس انعدام وحدة الاختراع. ولا يجوز إيداع الطلبات الجزئية بعد اتخاذ قرار نهائي بشأن الطلب الأصلي، فلا يمكن اللجوء إليها للتماس الحماية مجدداً لموضوع خضع بالفعل للفحص أو حصل على موافقة أو رُفض في الطلب الأصلي أو أي طلبات جزئية ذات صلة[53].

ألمانيا

الإطار القانوني

73. تنص الفقرة 5 من البند 34 من قانون البراءات الألماني على أنه "لا يجوز أن يتعلق الطلب بأكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً".

74. وتنص الفقرة 1 من البند 39 من قانون البراءات الألماني على ما يلي:

"يجوز للمودع تجزئة الطلب في أي وقت. ويجب إعلان التجزئة كتابةً. وإذا أُعلنت التجزئة بعد تقديم التماس الفحص (البند 44)، يُعتبر الطلب الجزئي كما لو كان هو الطلب الذي قدم بشأنه التماس الفحص. ويحتفظ كل طلب جزئي بتاريخ الطلب الأصلي وبأي أولوية مُطالب بها."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

75. في ألمانيا، يستند شرط وحدة الاختراع إلى البند 34(5) من قانون البراءات الألماني، الذي يتطلب ألا يتعلق طلب البراءة بأكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد. ولتحديد انعدام وحدة الاختراع، يقيم الفاحص، في ضوء السياق التكنولوجي ومدى وضوح المفهوم الابتكاري، ما إذا كان من المناسب معالجة المطالب من خلال إجراءات مختلفة. وإذا قرر الفاحص انعدام وحدة الاختراع، يُبلّغ المودع بذلك عادةً ويُعطى الفرصة لاستدراك الخطأ إما من خلال إعلان التجزئة وإما من خلال استبعاد أجزاء الطلب التي تفتقر إلى وحدة الاختراع.

76. ويعد إعلان التجزئة الرسمي ممارسة قانونية راسخة ولكنها غير مكتوبة في قانون البراءات الألماني، وهي تختلف عن التجزئة الحرة التي يبادر بها المودع من تلقاء نفسه والمسموح بها بموجب البند 39 من قانون البراءات الألماني. وخلافاً للتجزئة الحرة، تبدأ إجراءات إعلان التجزئة الرسمي بناء على طلب القسم الفاحص، ويلزم الاتفاق عليها بين القسم الفاحص والمودع. وهذا الفصل التام

[53] انظر(ي) التعليقات الواردة من كوستاريكا رداً على التعميم رقم C.9199.

بين إعلان التجزئة الرسمي من ناحية والتجزئة الحرة بموجب البند 39 من قانون البراءات الألماني من ناحية أخرى قد خضع للدراسة باعتباره نقطة اختلاف بين القانون الألماني وقانون الاتفاقية الأوروبية للبراءات.

77. ويجب أن يتدارك إعلان التجزئة الرسمي الخطأ المتمثل في انعدام وحدة الاختراع على نحو يجعل الجزء المتبقي في الطلب الأصلي واضحاً. ويجب ألا يتجاوز الموضوع الوارد في الطلب الجزئي المحتوى المكشوف عنه في الطلب الأصلي. وإذا كان إعلان التجزئة غامضاً، يُدعى المودع إلى توضيح الموضوع في غضون فترة زمنية محددة. وإذا لم يرد أي توضيح، يُرفض الطلب الأصلي. وبمجرد تجزئة الطلب، يصبح الطلب الجزئي مستقلاً على الفور بموجب القانون الإجرائي؛ وتبدأ معالجته من المرحلة الإجرائية التي وصل إليها الطلب الأصلي وقت التجزئة[54].

اليابان

الإطار القانوني

78. تنص المادة 37 من قانون البراءات الياباني على ما يلي:

"يجوز إدراج اختراعين أو أكثر في طلب البراءة نفسه، شريطة أن تكون هذه الاختراعات تشكل مجموعة ينظر إليها على أنها تفي بشرط وحدة الاختراع على أساس اتسامها بالعلاقة التقنية المحددة بموجب مرسوم وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة."

79. وتنص القاعدة 25 من اللائحة التنفيذية لقانون البراءات الصادرة بموجب مرسوم وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة على ما يلي:

"بموجب مرسوم وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة، العلاقة التقنية المشار إليها في المادة 37 من قانون البراءات هي العلاقة التقنية القائمة بين اختراعين أو أكثر من الاختراعات التي يجمع بينها عنصر تقني خاص متماثل أو متشابه، وبالتالي ترتبط مع بعضها بعضاً لتكوين فكرة ابتكارية عامة واحدة."

80. وفيما يتعلق بالطلبات الجزئية، تنص المادة 44 من قانون البراءات الياباني على ما يلي:

"يجوز لمودع طلب البراءة أن يشتق طلب براءة جديد أو أكثر من طلب براءة يحتوي على اختراعين أو أكثر..."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

81. تعتبر التشريعات والقواعد اليابانية المتعلقة بوحدة الاختراع مشابهة في جوهرها لتلك المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويُعد النهج الذي يتبعه فاحصو مكتب اليابان للبراءات في تقييم وحدة الاختراع مماثلاً إلى حد كبير للمبادئ التوجيهية الموضوعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات[55].

82. ومن بين الاختراعات المطالب بحمايتها في الطلب، تلك التي تفي بشرط وحدة الاختراع ومجموعة أخرى من الشروط هي التي تخضع للفحص وفقاً لشروط أخرى غير تلك المنصوص عليها في المادة 37. وفي حالة مطالبة المودع بأي اختراعات أخرى، يقرر الفاحص أن طلب البراءة لا يتمشى مع شروط المادة 37.[56]

83. وفي اليابان، يقيّم الفاحص وحدة الاختراع من خلال تحديد ما إذا كانت توجد عناصر تقنية خاصة متماثلة أو متشابهة تجمع بين اختراعين أو أكثر من الاختراعات المطالب بها. ويشير مصطلح "العنصر التقني الخاص" إلى العنصر التقني الذي يحدد التحسين الذي يدخله الاختراع على حالة التقنية الصناعية السابقة. ويُجري الفاحص هذا التقييم من خلال تحديد ما إذا كان يوجد عنصر تقني خاص يتميز به أحد الاختراعات ويعد مماثلاً أو مشابهاً لعنصر تقني خاص يتميز به اختراع آخر. وفي الحالات التي تكون فيها العناصر التقنية الخاصة متماثلة أو متشابهة، يُعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي[57].

84. ويجب على الفاحص أن يحدد "العنصر التقني الخاص" الذي يميز الاختراع استناداً إلى محتويات الوصف والمطالب والرسومات، إلى جانب المعارف العامة المتاحة في وقت إيداع الطلب. ومع ذلك، إذا أظهر تحليل لاحق أن هذه العناصر التقنية الخاصة لا تقدم في الواقع أي تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة، فسوف تُعتبر هذه العناصر غير مستوفية لمعايير العناصر

---

[54] انظر(ي) التعليقات الواردة من ألمانيا رداً على التعميم رقم C.9199.

[55] انظر(ي) التعليقات الواردة من اليابان رداً على التعميم رقم C.9199؛ المبادئ التوجيهية لفحص البراءات ونماذج المنفعة في اليابان؛ دليل فحص البراءات ونماذج المنفعة في اليابان.

[56] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات ونماذج المنفعة في اليابان، الجزء الثاني، الفصل الثالث "وحدة الاختراع".

[57] *المرجع نفسه.*

التقنية الخاصة بأثر رجعي. وتندرج المواقف التي يُظهر فيها "تحليل لاحق أن هذه العناصر التقنية الخاصة لا تقدم في الواقع أي تحسين على حالة التقنية الصناعية السابقة" ضمن أي من الحالات التالية[58]:

"1" عند اكتشاف أن العنصر الذي يُعتقد أنه "عنصر تقني خاص" موجود في حالة التقنية الصناعية السابقة؛

"2" إذا تبين أن العنصر الذي يُعتقد أنه "عنصر تقني خاص" مجرد تعديل بالإضافة أو الحذف أو الاستبدال على تكنولوجيا معروفة أو مستخدمة بشكل شائع في تقنية صناعية سابقة، ولا ينتج عن هذا التعديل أي تأثير جديد؛

"3" إذا تبين أن العنصر الذي يُعتقد أنه "عنصر تقني خاص" مجرد تصميم بديل لاختراع موجود في حالة التقنية الصناعية السابقة.

85. فضلاً عن ذلك، يقال إن اختراعين أو أكثر تجمع بينهما أو بينها "عناصر تقنية خاصة متشابهة" في أي من الحالتين التاليتين[59]:

"1" إذا امتاز اختراعان أو أكثر بأهمية تقنية مماثلة أو وثيقة الصلة بالمقارنة مع التقنية السابقة ذات الصلة (على سبيل المثال، تحل الاختراعات المشكلة نفسها أو مشاكل متداخلة لم تكن محلولة في حالة التقنية الصناعية السابقة)؛ و

"2" إذا كانت العناصر التقنية الخاصة التي تميز اختراعين أو أكثر مكيفة خصيصاً بحيث تتوافق مع بعضها بعضاً (على سبيل المثال، جهاز الإرسال وجهاز الاستقبال).

86. وفي اليابان، يعتبر افتقار طلب البراءة إلى وحدة الاختراع خطأ شكلياً وليس موضوعياً. وفي حالة حدوث هذا الخطأ، يُمنح المودعون الفرصة لتصحيحه إما عن طريق إيداع طلب جزئي واحد أو أكثر في غضون مهلة زمنية محددة، وإما عن طريق حذف المطالب من الطلب الأصلي، أو الطعن في قرار انعدام وحدة الاختراع. وقد يشكل عدم استيفاء شروط المادة 37 سبباً لرفض الطلب، ولكنه لا يشكل سبباً لإبطال البراءة الممنوحة[60].

87. وتتناول المادة 44 من قانون البراءات الياباني تجزئة طلبات البراءات في اليابان. وتنص هذه المادة على أنه يجوز للمودع أن يقتطع جزءاً من طلب براءة يحتوي على اختراعين أو أكثر ويودعه على أنه طلب براءة جديد. وتنص كذلك على أنه بوجه عام، في حالة تجزئة طلب براءة بصورة قانونية، يعتبر الطلب الجديد قد أودع في الوقت نفسه الذي أودع فيه الطلب الأصلي. ويجب أن يكون المودع هو نفسه لكل من الطلبات الأصلية والجزئية في وقت التجزئة. ويُسمح بالتجزئة خلال عدة فترات رئيسية: "1" أثناء الفترة المسموح فيها بالتعديلات على الطلب الأصلي؛ أو "2" في غضون 30 يوماً من استلام قرار منح البراءة؛ أو "3" في غضون ثلاثة أشهر من صدور قرار غير نهائي بالرفض[61].

88. ولاستيفاء الشروط الموضوعية، يجب أن يكفل الطلب الجزئي أن تكون الاختراعات المطالب بها في الطلب الجزئي ليست هي نفسها الاختراعات المذكورة في الطلب الأصلي. ويجب ألا يتجاوز الطلب الجزئي نطاق الموضوع المكشوف عنه في الطلب الأصلي في الصورة التي كان الطلب عليها في وقت إيداعه وقبل التجزئة مباشرة.

البرتغال

الإطار القانوني

89. تنص المادة 73 من قانون الملكية الصناعية البرتغالي على ما يلي:

"1. لا تجوز المطالبة بأكثر من براءة واحدة، أو ببراءة واحدة تتضمن أكثر من اختراع واحد، في الطلب نفسه.

2. مجموعة الاختراعات المترابطة بطريقة تؤدي إلى تكوين مفهوم ابتكاري عام واحد تعتبر اختراعاً واحداً.

3. يجوز للمودع، من تلقاء نفسه أو بعد الفحص الذي يكشف عن أن الطلب لا يستوفي وحدة الاختراع، أن يجزئ الطلب إلى مجموعة من الطلبات الجزئية، بحيث يحتفظ كل طلب جزئي بتاريخ إيداع الطلب الأول، وبالتمتع بحق الأولوية، إن وجد.

4. لا يجوز للطلب الجزئي أن يتضمن عناصر تتجاوز تلك الواردة في محتوى الطلب الأول."

---

[58] *المرجع نفسه.*
[59] *المرجع نفسه.*
[60] المادتان 49 و123 من قانون البراءات الياباني.
[61] انظر(ي) التعليقات الواردة من اليابان رداً على التعميم رقم C.9199.

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

90. في البرتغال، يستند شرط وحدة الاختراع إلى المبادئ الواردة في دليل تنفيذ قانون الملكية الصناعية. وهو يتطلب وجود علاقة تقنية بين الاختراعات المطالب بها، وتُحدد هذه العلاقة من خلال عنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة التي تميز الاختراعات عن حالة التقنية الصناعية السابقة. وسواء كانت الاختراعات موضع مطالب مستقلة منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد، يجب أن يجمع بينها مفهوم ابتكاري واحد.

91. ويجوز أن يقيّم مكتب البراءات البرتغالي وحدة الاختراع *مسبقاً أو لاحقاً*. ويتضمن التقييم اللاحق نهجين رئيسيين: نهج المفهوم الابتكاري العام الواحد ونهج العناصر التقنية الخاصة. وينطوي نهج المفهوم الابتكاري العام الواحد على تحديد المطالب المستقلة وصياغة مفهوم واحد وتحديد ما إذا كان هذا المفهوم يوحد بين الاختراعات. وينطوي نهج العناصر التقنية الخاصة على تحديد الاختراعات وتقييم أوجه تميزها عن حالة التقنية الصناعية السابقة وتحديد ما إذا كانت توجد عناصر تقنية خاصة متماثلة أو متشابهة.

92. وإذا خلص الفاحص إلى انعدام وحدة الاختراع، فسوف يركز تقرير البحث والرأي المكتوب على الاختراع المذكور أولاً في المطالب أو الاختراعات التي تمثل مفهوماً ابتكارياً واحداً، وهو ما يؤدي إلى بحث وفحص جزئيين. وسوف يوضح الرأي المكتوب أسباب عدم استيفاء وحدة الاختراع، مع تحديد الاختراعات المنفصلة، واقتراح إمكانية إيداع طلبات جزئية للاختراعات غير المتصلة بالاختراع الرئيسي.

93. وقد يثار اعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع أثناء مرحلتي البحث والفحص. وبوسع المودع أن يبدي تحفظه على الاعتراض، أو يقبله ويودع طلبات جزئية. ويمكن تجزئة طلب البراءة إلى طلبات جزئية متعددة، ولكن لا يمكن تجزئته بحيث ينتج عنه طلب نموذج منفعة أو طلب براءة مؤقت. ويجب ألا تتجاوز الطلبات الجزئية محتوى الطلب الأصلي. ويضمن هذا النهج الإجرائي فحص الاختراعات المترابطة تقنياً وحسب، وهو ما يحافظ على نزاهة عملية فحص البراءات في البرتغال[62].

جمهورية كوريا

الإطار القانوني

94. تنص المادة 45 من قانون البراءات لجمهورية كوريا على ما يلي:

"(1) يودع طلب براءة لكل اختراع، ويجوز إيداع طلب براءة لمجموعة من الاختراعات شريطة أن تكون مترابطة بحيث تشكل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً.

(2) يحدد المرسوم الرئاسي الشروط اللازمة لإيداع طلب براءة لمجموعة من الاختراعات طبقاً للفقرة (1)".

95. ويُنفّذ هذا المرسوم الرئاسي استناداً إلى المادة 6 من مرسوم تنفيذ قانون البراءات الذي ينص على أنه:

عند إيداع طلب براءة واحد لمجموعة من الاختراعات طبقاً للفقرة (1) من المادة 45 من القانون، يجب استيفاء ما يلي:

(1) يجب أن تكون الاختراعات الموصوفة في الطلب مترابطة من الناحية التقنية؛

(2) ويجب أن تشترك الاختراعات الموصوفة في الطلب في عناصر تقنية متماثلة أو متشابهة. وفي هذه الحالة، يجب أن تمثل العناصر التقنية التحسين الذي يدخله الاختراع عموماً على حالة التقنية الصناعية السابقة.

96. وفيما يتعلق بالطلبات الجزئية تنص المادة 52 من قانون البراءات على ما يلي:

"يجوز للمودع الذي أودع طلب براءة واحد لاختراعين أو أكثر أن يجزئ طلبه إلى طلبين أو أكثر في نطاق العناصر الموضحة في المواصفات أو الرسومات المرفقة بطلب البراءة الأول [...]"

[62] انظر(ي) التعليقات الواردة من البرتغال رداً على التعميم رقم C.9199.

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

97. تعتبر التشريعات والقواعد المعمول بها في جمهورية كوريا فيما يتصل بوحدة الاختراع والطلبات الجزئية مشابهة في جوهرها لتلك المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويُعد النهج الذي يتبعه فاحصو المكتب الكوري للملكية الفكرية في تقييم وحدة الاختراع مماثلاً إلى حد كبير للمبادئ التوجيهية الموضوعة بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات[63].

98. وتجدر الإشارة إلى أنه في جمهورية كوريا، لا يلزم أن تكون العناصر الخاصة التي تميز الاختراعات متماثلة تماماً. فعلى سبيل المثال، إذا كان العنصر التقني الخاص لتوفير المرونة في أحد المطالب عبارة عن زنبرك، فقد يكون العنصر التقني الخاص لتوفير المرونة في مطلب آخر عبارة عن كتلة مطاطية[64]. والعناصر التقنية الخاصة هي النهج المقترح خصيصاً لتحديد وحدة الاختراعات ويجب أن تنطوي على إثبات الجدة والنشاط الابتكاري مقارنة بالتقنية الصناعية السابقة المكشوف عنها قبل إيداع طلب البراءة المعني[65]. وفي جمهورية كوريا، تُحدد العناصر التقنية الخاصة عموماً بعد النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة، ولكن يمكن تحديدها مسبقاً في حالات معينة[66].

99. وفي جمهورية كوريا، في حالة إيداع مجموعة من الاختراعات في طلب واحد، تُقيم وحدة الاختراع وفقاً للترتيب التالي[67]:

"1" **<u>تحديد الاختراع الرئيسي</u>**: يُحدد الاختراع الأول وتُحدد عناصره التقنية الخاصة (وقد يحتوي الطلب على العديد من العناصر التقنية الخاصة) التي تمثل تحسيناً على حالة التقنية الصناعية السابقة. وتركز هذه الخطوة على فهم التحسين الذي يدخله الاختراع الرئيسي على المجال التقني الذي ينتمي إليه.

"2" **<u>تحديد الاختراع الثاني</u>**: يجري اختيار الاختراع الثاني وتوضيح عناصره التقنية الخاصة، وبالمثل، ينصب التركيز على فهم التحسين الذي يدخله الاختراع على حالة التقنية الصناعية السابقة.

"3" **<u>تقييم العلاقة التقنية</u>**: تجري مقارنة العناصر التقنية الخاصة للاختراعين الأول والثاني لإثبات تماثلها أو تشابها، وإسهامها في تحسين حالة التقنية الصناعية السابقة. وإذا كانت هذه العناصر متماثلة أو متشابهة وتحسن حالة التقنية الصناعية السابقة، فهذا يشير إلى أن الاختراعين تجمع بينهما علاقة تقنية، وهما بالتالي يشكلان مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً كما هو مطلوب بموجب المادة 6 من مرسوم تنفيذ قانون البراءات.

100. ويستطيع الفاحص أن يثير اعتراضاً على أساس انعدام وحدة الاختراع عندما يكون من الواضح أنه لا يوجد انسجام بين العناصر التقنية الخاصة للاختراعين (أو الاختراعات) دون الحاجة إلى النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة. وفي الحالات التي يُكتشف فيها انعدام وحدة الاختراع، يتعين على الفاحص أن يُبلّغ المودع بذلك بوضوح، مع توضيح أسباب انعدام الوحدة من حيث غياب العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة بين الاختراعات محل النظر. ومع ذلك، لا يكون الفاحص ملزمًا بإجبار المودع على إجراء تعديلات أو إيداع طلب جزئي بسبب انعدام وحدة الاختراع، إذا كان من الممكن إكمال الفحص دون أي جهود فحص إضافية. على سبيل المثال، إذا أمكن رفض الطلب لافتقار المطالب بأكملها للجدة والنشاط الابتكاري بناءً على البحث الذي أجراه الفاحص بالفعل في حالة التقنية الصناعية السابقة، ليس الفاحص مضطرًا إلى إثارة مسألة وحدة الاختراع كسبب لرفض الطلب[68].

101. عندما يتبين أن طلب براءة في جمهورية كوريا يتضمن مفاهيم ابتكارية متعددة لا تفي بشرط وحدة الاختراع، تتاح للمودع الفرصة لإيداع طلب جزئي واحد أو أكثر. وتسمح هذه العملية بفصل الاختراعات المختلفة في طلبات فردية، يركز كل منها على مفهوم ابتكاري واحد، ويحتفظ كل منها بتاريخ إيداع الطلب الأصلي.

102. وبوجه عام، ومع مراعاة الاستثناءات والحالات الخاصة، يجيز المكتب الكوري للملكية الفكرية للمودع أن يودع الطلبات الجزئية خلال أي من الفترات التالية[69]:

"1" **فترة التعديل**: أثناء عملية الفحص الأولي، يمكن للمودع إيداع طلب جزئي في الفترة المسموح فيها بإجراء تعديلات على الطلب الأصلي. وعادة ما يكون ذلك قبل انتهاء الفحص، وهو ما يسمح للمودع بالاستجابة لقرار الفاحص بانعدام وحدة الاختراع من خلال إيداع طلب جزئي.

---

[63] انظر(ي) التعليقات الواردة من جمهورية كوريا رداً على التعميم رقم C.9199.
[64] انظر(ي) التعليقات الواردة من جمهورية كوريا رداً على التعميم رقم C.9199.
[65] *المرجع نفسه.*
[66] *المرجع نفسه.*
[67] *المرجع نفسه.*
[68] *المرجع نفسه.*
[69] *المرجع نفسه.*

"2" **فترة ما بعد الرفض**: إذا رُفض الطلب الأصلي، يستطيع المودع أن يودع الطلبات الجزئية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام صورة معتمدة من قرار الرفض. وهذا يسمح للمودع بالاحتفاظ بتاريخ إيداع الطلب الأصلي بالنسبة إلى الطلبات الجزئية المودعة حديثاً.

"3" **فترة ما بعد قرار المنح**: يمكن أيضاً إيداع الطلبات الجزئية خلال ثلاثة أشهر بعد صدور قرار منح البراءة، أو بعد صدور حكم قضائي بإلغاء الرفض. وتسمح هذه الفترة بإيداع المزيد من الطلبات الجزئية، وهو ما يضمن تغطية جميع جوانب الاختراع بشكل كافٍ.

103. وبالنسبة للطلب الجزئي المودع في جمهورية كوريا، يجب أن يكون نطاقه مستنداً تماماً إلى الموضوع المكشوف عنه في المواصفات أو الرسومات الواردة في الطلب الأصلي. وأي اختراع يدرج في الطلب الجزئي يجب أن يكون قد ورد في الكشف الأصلي، وإلا فإن الطلب يكون عرضة للإبطال أو الرفض. ويحدد الفاحص ما إذا كان الاختراع موصوفاً صراحةً في الوثائق الأصلية أو يمكن استنباطه ضمناً من هذه الوثائق. وتكون المواصفات أو الرسومات الأصلية هي الأساس الذي يُستند إليه لإثبات صحة الطلب الجزئي. وحتى إذا حُذفت اختراعات معينة من الطلب الأصلي أثناء فترة إجراء التعديلات، فلا يزال من الممكن تضمينها في الطلب الجزئي، شريطة أن تكون قد وردت في الكشف الأصلي. ومع ذلك، الاختراعات المضافة من خلال التعديلات على الطلب الأصلي لا تكون مؤهلة لإدراجها في طلبات جزئية لأنها لم تكن جزءاً من الكشف الأصلي. وتحتفظ الطلبات الجزئية عادةً بتاريخ إيداع الطلب الأصلي، وهو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على حق الأولوية.

104. ومن الناحية الإجرائية، عند إيداع طلب جزئي، يجب أن يبين الطلب الجزئي بوضوح نية التجزئة وأن يشير إلى الطلب الأصلي. وقد يؤدي الخطأ في الإشارة إلى الطلب الأصلي عند الإيداع إلى جعل الطلب الجزئي غير قانوني، ولا يُسمح عموماً بإجراء تعديلات لتغيير الطلب الأصلي بعد الإيداع، باستثناء الأخطاء الواضحة.

الاتحاد الروسي

الإطار القانوني

105. تنص الفقرة الأولى من المادة 1375 من القانون المدني على ما يلي:

"يجب أن يتعلق طلب براءة الاختراع (طلب الاختراع) باختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المترابطة إلى الحد الذي يجعلها تشكل مفهوماً ابتكارياً موحداً (مفهوم وحدة الاختراع)"

106. ويتوفر المزيد من التفاصيل بشأن وحدة الاختراع في القواعد التالية[70]: "1" شروط وثائق طلب منح براءة اختراع (الشروط)؛ و"2" لوائح صياغة وإيداع وفحص الوثائق التي تشكل أساس اتخاذ الإجراءات ذات الأثر القانوني من أجل التسجيل الرسمي للاختراعات (اللوائح).

107. وتنص الفقرة 2 من الشروط على أن شرط وحدة الاختراع فيما يتعلق بمجموعة من الاختراعات المطالب بها يكون قد استوفي إذا كانت توجد علاقة تقنية مشتركة بين الاختراعات المدرجة في مجموعة الاختراعات وهذه العلاقة ممثلة بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة التي تميز الاختراع.

108. والفقرات من 44 إلى 50(1) من الشروط تتضمن توضيحات بشأن مصطلح "العناصر التقنية الخاصة". وبالتحديد، العناصر التقنية الخاصة هي العناصر ذات الخصائص المتماثلة أو المتشابهة التي تميز كل اختراع عن أقرب نظير له (العناصر التي تحدد، إلى جانب خصائص مميزة أخرى، مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتُعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة). والعناصر التقنية الخاصة المتماثلة تشمل العناصر التي تتطابق من حيث المحتوى. وتشمل أيضاً العناصر التي يعتمد كل منها على الآخر (العناصر التي تكمل بعضها بعضاً وتشكل معاً وحدة وظيفية، على سبيل المثال سنون قابس كهربائي في أحد الاختراعات بالمجموعة وفتحات إدخال هذه السنون في مقبس كهربائي في اختراع آخر في المجموعة نفسها).

109. وبالإضافة إلى إثبات العلاقة التقنية بين الاختراعات الواردة في المجموعة، ثمة قواعد يجب اتباعها فيما يتعلق بتجميع الاختراعات. وتنص الفقرتان 63 و64 من الشروط على ما يلي:

[70] ترد هذه القواعد في اللوائح المعتمدة بموجب الأمر رقم 107 "بشأن التسجيل الرسمي للاختراعات" الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي بتاريخ 21 فبراير 2023 (المعدلة بموجب الأمر رقم 148 الصادر عن وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي بتاريخ 15 مارس 2024، والتي دخلت حيز التنفيذ في 25 أبريل 2024).

63". مع مراعاة شرط وحدة الاختراع المنصوص عليه في الفقرة 2 من الشروط، يجوز إدراج المطالب المستقلة المتعلقة بأنواع مختلفة من الاختراعات في مجموعة المطالب وفقاً لأي من التركيبات المسموح بها التالية:

- عنصر مطلب مستقل لمنتج معين، وعنصر مطلب مستقل لعملية تصنيع (الحصول على) هذا المنتج، وعنصر مطلب مستقل لتطبيق/استخدام هذا المنتج؛
- عنصر مطلب مستقل لمنتج معين، ومطالب مستقلة لتطبيق/استخدام هذا المنتج؛
- عنصر مطلب مستقل لعملية معينة، وعنصر مطلب مستقل لمنتج مصمم لتنفيذ هذه العملية أو خطوة من خطواتها؛
- عنصر مطلب مستقل لطريقة معينة، وعنصر مطلب مستقل لمنتج مصمم لاستخدامه أثناء تنفيذ هذه الطريقة؛
- عنصر مطلب مستقل لمنتج معين، وعنصر مطلب مستقل لطريقة تصنيع (الحصول على) هذا المنتج، وعنصر مطلب مستقل لمنتج مصمم لاستخدامه أثناء تنفيذ هذه الطريقة.

64. مع مراعاة شرط وحدة الاختراع المنصوص عليه في الفقرة 2 من الشروط، يجوز أن تتضمن المطالب عنصرين أو أكثر من عناصر المطالب المستقلة المتعلقة باختراعات من النوع نفسه، وفقاً لأي من التركيبات المسموح بها التالية:

- عناصر مطالب مستقلة تمثل الأشكال البديلة لاختراع ما، وتكون من النوع نفسه (جهاز بديل أو مادة بديلة)، وتؤدي الغرض نفسه، وتحقق النتيجة التقنية نفسها؛
- عنصر مطلب مستقل للاختراع ككل، وعنصر مطلب مستقل لجزء من هذا الاختراع؛
- عنصر مطلب مستقل للاختراع ككل، وعنصر مطلب مستقل لحالة أداء خاص أو استخدام خاص لهذا الاختراع؛
- عناصر مطالب مستقلة تمثل المنتجات الوسيطة والمنتج النهائي؛
- عناصر مطالب مستقلة تمثل أجزاء الاختراع التي تكمل بعضها بعضاً وتتفاعل مع بعضها بعضاً أثناء استخدام الاختراع."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

110. في عام 2023، جرى تعديل التشريعات الروسية والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بتقييم وحدة الاختراع لكي تتوافق بصورة أوثق مع المعايير الدولية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوروبي للبراءات[71].

111. ولتقييم وحدة الاختراع، تتبع الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية عملية فحص من مرحلتين: أولاً، تُقيّم الدائرة الطلب مقارنة بنظيره الأقرب الذي حدده المودع، وذلك قبل إجراء البحث المعلوماتي، وثانياً، تُقيّم الدائرة الطلب مجدداً بعد اكتمال البحث المعلوماتي، مع مراعاة نتائج هذا البحث والنظير الأقرب المحدد[72]. وما يهم هو تحديد ما إذا كانت الاختراعات تشترك في علاقة تقنية ممثلة بعنصر تقني واحد على الأقل يكون متماثلاً أو متشابهاً ويميزها عن حالة التقنية الصناعية السابقة.

112. وعندما تكتشف الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية أن الاختراعات المطالب بها لا تحتوي على عنصر تقني واحد على الأقل يكون متماثلاً أو متشابهاً ويميز كل اختراع عن حالة التقنية الصناعية السابقة، لا تعتبر الاختراعات الواردة في مجموعة الاختراعات المطالب بها ذات علاقة تقنية مشتركة. وعند تقييم ما إذا كانت الاختراعات المحددة في المطالب المستقلة تعتبر أشكالاً بديلة لبعضها بعضاً، تقيّم الدائرة ما إذا كانت أغراض الاختراعات ونتائجها التقنية متماثلة[73].

113. وإذا وجدت الدائرة أن الاختراعات لا تفي بشرط وحدة الاختراع، فإنها تخطر المودع بذلك وتوضح الأسباب[74]. وحينئذ، بوسع المودع أن يعدل الطلب أو يحدد الاختراع الذي يرغب في متابعة التماس الحماية بشأنه أو كلا الأمرين. وفي حالة عدم استجابة المودع بإجراء هذا التعديل أو التحديد أو كليهما، يُجرى الفحص الموضوعي بالنسبة إلى الاختراع المذكور أولاً في المطالب (أو مجموعة الاختراعات المذكورة أولاً التي تفي بشرط وحدة الاختراع)[75]. وإذا كان المودع لا يوافق على قرار انعدام وحدة الاختراع، فيمكنه طلب إعادة النظر، وسوف يخضع الفحص للمراجعة في ضوء الحجج التي ساقها المودع[76].

114. وإذا لم يُستوف شرط وحدة الاختراع، يكون لدى المودع خيار إيداع طلبات جزئية بموجب المادة 1384(4) من القانون المدني. ويُعدُّ توقيت إيداع الطلبات الجزئية أمراً بالغ الأهمية. فيجب إيداع الطلبات الجزئية قبل استنفاد إمكانية تقديم الطعون ضد قرار الرفض بشأن الطلب الأول، أو قبل تسجيل الاختراع إذا صدر إشعار السماح بتسجيل البراءة. وهذا يوفر للمودعين إطاراً زمنياً واضحاً يمكنهم خلاله التماس الحماية لجميع الاختراعات المكشوف عنها. ووفقاً لحكم صادر عام 2024 عن المحكمة العليا للاتحاد الروسي،

---

[71] انظر(ي) التعليقات الواردة من الاتحاد الروسي رداً على التعميم رقم C.9199.
[72] الفقرة 45 من اللائحة التنفيذية.
[73] *المرجع نفسه*.
[74] الفقرتان 18 و45 من اللائحة التنفيذية.
[75] الفقرتان 19 و45 من اللائحة التنفيذية.
[76] الفقرة 45 من اللائحة التنفيذية.

تحتفظ جميع الطلبات الجزئية، بما في ذلك الجيل الثاني من هذه الطلبات والأجيال اللاحقة، بتاريخ أولوية الطلب الأصلي[77]. وأكدت المحكمة العليا أنه طالما أن الطلبات الجزئية مرتبطة بالطلب الأول نفسه، فيجب أن تحتفظ جميعها بتاريخ الأولوية نفسه.

سنغافورة

الإطار القانوني

115. يتطلب البند 25(5)(د) من قانون البراءات في سنغافورة أن تكون المطالب الواردة في طلب البراءة متعلقة باختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المترابطة بحيث تمثل مفهوماً ابتكارياً واحداً.

116. وتنص القاعدة 25 من قواعد البراءات في سنغافورة أيضاً على ما يلي:

"(1) دون المساس بعمومية البند 25(5)(د)، عند المطالبة باختراعين أو أكثر (سواء كانت الاختراعات موضع مطالب منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد)، لا تُعتبر هذه الاختراعات مترابطة بحيث تمثل مفهوماً ابتكارياً واحداً إلا في حالة وجود علاقة تقنية بين هذه الاختراعات تنطوي على عنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة.

(3) في هذا السياق، تعني "العناصر التقنية الخاصة" تلك العناصر التقنية التي تحدد مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

117. تعتبر التشريعات والقواعد السنغافورية المتعلقة بوحدة الاختراع مشابهة في جوهرها لتلك المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتُحدد وحدة الاختراع على أساس المطالب الواردة في الطلب. وقد يصف الطلب عدداً من الاختراعات المختلفة التي لها مفاهيم ابتكارية مختلفة، ولكن الاعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع لا يُثار إلا في حالة المطالبة بحماية هذه الاختراعات المختلفة. وقد يكون الافتقار إلى وحدة الاختراع قائماً في مطالب مختلفة أو في مطلب واحد يتضمن نماذج مختلفة غير مرتبطة بمفهوم ابتكاري واحد. وعند تقييم وحدة الاختراع، يمكن الاستعانة بالوصف والرسومات لتفسير المطالب من أجل تحديد الاختراع.

118. ويمكن تقييم وحدة الاختراع "*مسبقاً*" قبل النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة *"ولاحقاً" بعد* النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة ". بالإضافة إلى ذلك، لا يُنصح باتباع الأساليب التي تعتمد على التفسير الحرفي للمطالب أو الإفراط في التركيز على الجانب التقني. ويتبع فحص انعدام وحدة الاختراع في سنغافورة المبادئ الموضحة في المبادئ التوجيهية للفحص التابعة لمكتب سنغافورة للملكية الفكرية، والتي تؤكد على التحليل العملي والمراعي للسياق عوضاً من التقيد الصارم بالجوانب التقنية[78].

119. وتسمح سنغافورة للمودعين بإيداع طلبات جزئية بشأن أي أجزاء من الموضوع المكشوف عنه في الطلب الأصلي (الأساسي). ويُمنح الطلب الجزئي تاريخ إيداع الطلب الأصلي، بشرط ألا يستحدث الطلب الجزئي أي مادة جديدة تتجاوز ما كُشف عنه في الطلب الأصلي.

120. ويجب إيداع الطلبات الجزئية بعد إيداع الطلب الأصلي ولكن قبل الموافقة على الطلب الأصلي أو رفضه أو سحبه أو اعتباره متروكاً. وتجدر الإشارة إلى أن الطلب الجزئي الأول قد يُتخذ أساساً لإيداع طلب جزئي آخر (ثانٍ)، بشرط أن يكون الطلب الجزئي الأول لا يزال قيد النظر عند إيداع الطلب الجزئي الثاني. ومع ذلك، عند إيداع الطلب الجزئي الثاني على أساس الطلب الجزئي الأول، لا يلزم أن يكون الطلب الأصلي قيد النظر.

إسبانيا

الإطار القانوني

تتناول المادة 26 من قانون البراءات شرط وحدة الاختراع وإيداع الطلبات الجزئية:

(1) لا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات المترابطة التي تشكل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً.

(2) الطلبات التي لا تتمشى مع أحكام الفقرة السابقة تُجزأ وفقاً للائحة التنفيذية.

---

[77] المحكمة العليا للاتحاد الروسي، رقم 300-ES23-27880، موسكو 2024/04/06، رقم القضية SIP-570/2022.
[78] انظر(ي) التعليقات الواردة من سنغافورة رداً على التعميم رقم C.9199.

(3) تحتفظ الطلبات الجزئية بتاريخ إيداع الطلب الأول الذي تجزأت منه، شريطة أن تكون موضوعاتها قد وردت بالفعل في ذلك الطلب.

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

121. في إسبانيا، يتمشى النهج المتبع في التعامل مع وحدة الاختراع بصورة وثيقة مع إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات. فعندما يحدد المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية انعدام وحدة الاختراع أثناء البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة، يصدر المكتب تقريراً جزئياً بالنسبة إلى الاختراع المذكور أولاً. ويتاح للمودع فترة شهرين لدفع رسوم إضافية لإجراء المزيد من عمليات البحث، أو تجزئة الطلب، أو التحفظ على الاعتراض. وفي حالة إثبات وحدة الاختراع لاحقاً، يستكمل المكتب البحث ويرد للمودع أي رسوم إضافية دفعها. ولكن إذا لم يستجب المودع بصورة كافية، تُستأنف معالجة الطلب بالنسبة إلى المطالب المشمولة في البحث الأول وحسب. ويضمن هذا الإجراء أن يتماشى الفحص مع شروط وحدة الاختراع، مع توفير المرونة للمودع في الوقت نفسه.[79]

الولايات المتحدة الأمريكية

نهجان في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية

122. يعتمد مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية نهجاً مزدوجاً بشأن تقييم وحدة الاختراع، للتفريق بين الطلبات الدولية التي تخضع لأحكام معاهدة التعاون بشأن البراءات والطلبات المحلية المودعة لدى المكتب مباشرة والتي تخضع لأحكام القانون الأمريكي. فعندما يتصرف المكتب باعتباره إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو عندما ينظر في الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدخل المرحلة الوطنية، يقيّم المكتب وحدة الاختراع بناءً على معايير تتوافق مع الإطار الدولي الذي أنشأته معاهدة التعاون بشأن البراءات. ولكن بالنسبة للطلبات الوطنية المودعة مباشرة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، يطبق المكتب معياراً مختلفاً يركز على مفهومي الاختراعات "المستقلة" و"المتميزة".

123. وفيما يتعلق بالفرق بين ممارسة وحدة الاختراع التي يطبقها مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على طلبات البراءات الوطنية، وممارسات وحدة الاختراع التي تطبقها مكاتب البراءات الأخرى، أجرت الجمعية اليابانية للملكية الفكرية استعراضاً لمعدلات الرفض على أساس انعدام وحدة الاختراع فيما يتعلق بمجموعة من طلبات البراءات الوطنية المتناظرة المودعة لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وثلاثة مكاتب أخرى، والتي نشأت عن الطلب نفسه المُطالب بأولويته. ووجد الاستعراض أن معدل الرفض على أساس انعدام وحدة الاختراع لدى مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، استناداً إلى مفهومي الاختراعات "المستقلة" و"المتميزة"، كان أعلى مقارنة بالمكاتب الثلاثة الأخرى التي طبقت شرط وحدة الاختراع استناداً إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات[80].

124. وعندما يلتمس المودع الحماية بموجب براءة أمريكية لاختراع سبق إيداع طلب بشأنه بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، يكون لديه خياران[81]. في الخيار الأول، يمكنه إيداع طلب دخول المرحلة الوطنية الأمريكية بالنسبة إلى الطلب المودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الخيار الثاني، عوضاً عن الدخول في المرحلة الوطنية الأمريكية، يمكنه إيداع طلب أمريكي جديد، ويستفيد هذا الطلب من إمكانية الاحتفاظ بتاريخ إيداع الطلب المودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات (أو تاريخ أولويته). وعند إيداع طلب تكملة أو طلب جزئي أو طلب تكملة جزئية بالنسبة إلى طلب مودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات وعُيِّنت فيه الولايات المتحدة، فإن هذه الطلبات يُطلق عليها طلبات "تجاوز" المرحلة الوطنية. وإذا التمس المودع دخول المرحلة الوطنية الأمريكية، فسوف يطبق الفاحص معيار وحدة الاختراع. وعلى النقيض من ذلك، إذا أودع المودع طلباً أمريكياً جديداً يطالب فيه بأولوية طلب سابق مودع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، فسوق تُطبق ممارسة التقييد الخاصة بمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية[82].

---

[79] انظر(ي) التعليقات الواردة من إسبانيا رداً على التعميم رقم C.9199.

[80] انظر(ي) التعليقات التي قدمتها الجمعية اليابانية للملكية الفكرية إلى رؤساء مكاتب الملكية الفكرية الخمسة، بتاريخ 15 سبتمبر 2015، والمتاحة من خلال الرابط التالي:
https://web.archive.org/web/20230707162904/https://www.fiveipoffices.org/sites/default/files/attachments/455f311c-81a3-4ae7-84e9-3553e93e8e05/JIPA+Comments+on+consultation+on+IP5+patent+practices+(2).pdf .

[81] البند 1895 من دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، متاح من خلال الرابط التالي:
https://www.uspto.gov/web/offices/pac/mpep/s1895.html.

[82] البنود 111(أ)، و120، و371 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة.

الطلبات الدولية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

(أ) الإطار القانوني

125. يقيّم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية وحدة الاختراع وفقاً للمادة 371 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة عندما يتصرف المكتب باعتباره إدارة للبحث الدولي أو إدارة للفحص التمهيدي الدولي بالنسبة إلى الطلبات الدولية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو عندما ينظر في هذه الطلبات في المرحلة الوطنية باعتباره مكتباً معيّناً أو مختاراً. وترد الأحكام القانونية الخاصة بتقييم وحدة الاختراع فيما يتعلق بهذه الطلبات في البند 1.475 من الباب 37 من مدونة اللوائح التنظيمية الفيدرالية (وحدة الاختراع أمام إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي وأثناء المرحلة الوطنية) والذي ينص على ما يلي:

"(أ) لا يجوز أن يتعلق الطلب الدولي والطلب الوطني بأكثر من اختراع واحد أو مجموعة من الاختراعات التي يتصل الواحد منها بالآخر، وتمثل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً ("شرط وحدة الاختراع"). وفي حالة المطالبة بمجموعة من الاختراعات في طلب واحد، لا يعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إلا في حالة وجود علاقة تقنية تجمع بين تلك الاختراعات وتكون ممثلة بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة. ويُقصد بعبارة "العناصر التقنية الخاصة" العناصر التقنية التي تحدد مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتُعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة.

(ب) في حالة المطالبة باختراعات تنتمي لفئات مختلفة في الطلب الدولي أو الطلب الذي دخل المرحلة الوطنية، لا تعتبر وحدة الاختراع مستوفاة إلا إذا صيغت مجموعة المطالب وفقاً لأي من التركيبات التالية من الفئات:

- منتج، وعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور؛
- أو منتج، وعملية استخدام للمنتج المذكور؛
- أو منتج، وعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، واستخدام للمنتج المذكور؛
- أو عملية، وجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ العملية المذكورة؛
- أو منتج، وعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع المنتج المذكور، وجهاز مصمم خصيصاً أو وسيلة مصممة خصيصاً لتنفيذ العملية المذكورة.

(ج) إذا كان الطلب يحتوي على مطالب تتضمن ما هو أكثر أو أقل من إحدى تركيبات فئات الاختراعات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذا البند، فقد لا تكون وحدة الاختراع مستوفاة.

(د) في حالة المطالبة بالعديد من المنتجات أو عمليات التصنيع أو الاستخدامات، يعتبر الاختراع الأول في الفئة المذكورة أولاً في المطالب الواردة في الطلب والاختراع المذكور أولاً في كل فئة من الفئات الأخرى المتصلة بذلك الاختراع بمثابة الاختراع الرئيسي، انظر المادة 17(3)(أ) من معاهدة التعاون بشأن البراءات والبند 1.476(ج) من مدونة اللوائح التنظيمية الفيدرالية.

(هـ) من أجل معرفة ما إذا كانت مجموعة من الاختراعات مترابطة فيما بينها بحيث أنها تمثل مفهوما ابتكارياً عاماً واحداً، لا يهم أن تكون الاختراعات موضع مطالب منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد.

(ب) الدليل التفسيري والنهج الإجرائي بشأن الطلبات الدولية المودعة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات

126. تُقيّم وحدة الاختراع فيما يتعلق بهذه الطلبات وفقاً لقواعد مشابهة في جوهرها للقاعدة 13 من معاهدة التعاون بشأن البراءات[83].

127. وفي *قضية شركة كاتربيلر تراكتور ضد مفوض البراءات والعلامات التجارية*، قررت المحكمة أنه عندما يتصرف مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية باعتباره إدارة للبحث الدولي أو عندما ينظر في الطلبات التي دخلت المرحلة الوطنية، فإنه ملزم باتباع قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات عوضاً عن القواعد المحلية الأمريكية[84]. وتوضيحاً لأسباب هذا القرار، أشارت المحكمة إلى

---

[83] الباب 37 من مدونة اللوائح التنظيمية الفيدرالية، البند 1.475 وحدة الاختراع أمام إدارة البحث الدولي وإدارة الفحص التمهيدي الدولي وأثناء المرحلة الوطنية؛ البند 1.476 تحديد وحدة الاختراع أمام إدارة البحث الدولي؛ البند 1.477 إبداء تحفظ بشأن قرار انعدام وحدة الاختراع أمام إدارة البحث الدولي؛ البند 1.488 تحديد وحدة الاختراع أمام إدارة الفحص التمهيدي الدولي؛ البند 1.499 وحدة الاختراع أثناء المرحلة الوطنية.

[84] قضية شركة كاتربيلر تراكتور ضد مفوض البراءات والعلامات التجارية، الملحق الفيدرالي 650، الصفحة 218 (المنطقة الشرقية من ولاية فرجينيا 1986).

المادة 27(1) من معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تنص على أنه "*لا يجوز النص في أي تشريع وطني على أن يستوفي الطلب الدولي، من حيث شكله أو مضمونه، متطلبات تخالف المتطلبات المنصوص عليها في هذه المعاهدة واللائحة التنفيذية أو أن يستوفي متطلبات إضافية*"، وأوضحت المحكمة أن متطلبات القاعدة 13 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تعتبر إلزامية بالنسبة إلى هذه الطلبات.

128. وقد ركزت هذه القضية على ما إذا كانت وحدة الاختراع متوفرة بين مجموعة من المطالب المتعلقة بعملية تشكيل عجلة مسننة ومجموعة من المطالب المتعلقة بجهاز تشكيل العجلة المسننة، وتضمنت تفسير تعبير "مصمم خصيصاً" وفقاً لما ورد في القاعدة السابقة رقم 13.2"2" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية قد فسر في الأصل تعبير "مصمم خصيصاً" على أنه يعني أنه من أجل إثبات وحدة الاختراع، يتعين وجود علاقة حصرية بين العملية والجهاز بحيث لا يمكن استخدام الجهاز في عملية مختلفة جوهرياً والعكس صحيح. واختلفت المحكمة مع هذا التفسير الضيق وقضت بأن شرط العلاقة الحصرية ليس مطلوباً لأن هذا يتعارض مع لغة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومقصدها.

الطلبات الوطنية

(أ) الإطار القانوني

129. على النقيض من النهج المتبع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، يطبق مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية معياراً مختلفاً على الطلبات الوطنية الأمريكية المودعة بموجب البند 111(أ) من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة، الذي ينص على ما يلي:

> "في حالة المطالبة باختراعين مستقلين ومتميزين أو أكثر في طلب واحد، يجوز للمدير أن يطلب تقييد الطلب بحيث يكون مقتصراً على اختراع واحد من هذه الاختراعات."

130. وبالنسبة إلى هذه الطلبات، ينص البند 1.141 من الباب 37 من مدونة اللوائح التنظيمية الفيدرالية كذلك على أنه لا تجوز المطالبة باختراعين مستقلين ومتميزين أو أكثر في طلب وطني واحد، ولكن تجوز المطالبة بأكثر من نموذج واحد من الاختراع في مطالب مختلفة في طلب وطني واحد، شريطة أن يكون عدد النماذج معقولاً، وأن يتضمن الطلب مطلباً عاماً مسموحاً به يشمل جميع النماذج المطالب بها، وأن تكون جميع المطالب المتعلقة بالنماذج التي يزيد عددها عن نموذج واحد مكتوبة بصيغة تبين أنها مطالب تابعة إلى المطلب العام، وإن لم تكن كذلك، وكُتبت بصيغة مستقلة، فيجب أن تتضمن جميع العناصر الأساسية التي تشكل المطلب العام.

131. وينظم هذ البند أيضاً ما يطلق عليه "الشرط الثلاثي لفرض التقييد" الذي يتعلق بطلبات البراءات التي تتضمن مطالب تنتمي إلى ثلاث فئات مختلفة: المنتج، وعملية تصنيع ذلك المنتج، وعملية استخدام ذلك المنتج. وفي مثل هذه الحالة، لا يمكن فرض التقييد إلا إذا كانت عملية تصنيع المنتج مختلفة عن المنتج نفسه. وإذا لم يكن المنتج وعملية التصنيع مختلفين، فيجوز ضم عملية استخدام المنتج إلى المطلبين المتعلقين بالمنتج وعملية تصنيع المنتج، حتى وإن كان المنتج مختلفاً عن عملية استخدام المنتج.

132. وكذلك، ينص البند 1.142 من الباب 37 من مدونة اللوائح التنظيمية الفيدرالية على ما يلي:

> (أ) في حالة المطالبة باختراعين مستقلين ومتميزين أو أكثر في طلب واحد، يرسل الفاحص إخطاراً رسمياً إلى المودع مشترطاً عليه أن يرد على هذا الإخطار عن طريق اختيار الاختراع الذي يرغب في قصر المطالب عليه، وهذا الإجراء يطلق عليه الإخطار الرسمي بشرط التقييد (أو شرط التجزئة). وعادة ما يصدر الإخطار الرسمي بشرط التقييد قبل اتخاذ أي إجراء يتعلق بالأسس الموضوعية؛ ومع ذلك، يجوز إصدار الإخطار في أي وقت قبل البت النهائي.
>
> (ب) بالنسبة إلى المطالب المتعلقة بالاختراع أو الاختراعات التي لم يخترها المودع، فهي، حتى لو لم يطلب المودع إلغاءها، تعتبر مسحوبة من الفحص استناداً إلى عدم اختيارها من جانب المودع، ولكنها قد تُدرج في الفحص مرة أخرى في حالة سحب شرط التقييد أو إلغائه.

(ب) الدليل التفسيري والنهج الإجرائي بشأن الطلبات الوطنية

"1" الاختراعات "المستقلة" و"المتميزة"

133. بالنسبة إلى هذه الطلبات، في حالة المطالبة باختراعين "مستقلين" و"متميزين" أو أكثر في طلب واحد، يجوز لمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن يطلب قصر الطلب على اختراع واحد من هذه الاختراعات[85]. وبعد ذلك، يُسمح للمودع

[85] البند 121 من الباب 35 من قانون الولايات المتحدة – الطلبات الجزئية؛ دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 802.

بالتماس الحماية للاختراعات الإضافية من خلال إيداع طلب جزئي واحد أو أكثر. وعلى الرغم من أن الصيغة القانونية تستخدم صيغة العطف "مستقلين ومتميزين" وهو ما قد يعني ضمناً أنه يجب استيفاء كلا الشرطين لدعم قرار التقييد، ففي الواقع العملي يُفسر هذان المصطلحان على أنهما شرطان بديلان. فالمصطلحان "مستقل" (أي غير مرتبط) و"متميز" (أي مرتبط ولكنه متميز على نحو يؤهله للحصول على براءة) لهما معنيان متنافيان، وبالتالي فهما يُفسران بوصفهما شرطين بديلين. ويجب استيفاء شرط واحد منهما وحسب لدعم قرار التقييد[86]. وهذه الممارسة متبعة منذ فترة طويلة لضمان تصنيف طلبات البراءات على نحو مناسب، حتى لو كانت الاختراعات مترابطة ولكنها متميزة.

134. ولاتخاذ قرار سليم بشأن تقييد الطلب لكي يكون مقصوراً على اختراع واحد بين اختراعين متميزين على نحو يؤهل كل منهما للحصول على براءة، يوجد معياران[87]:

"1" إثبات أن الاختراعين مستقلان أو متميزان وفقاً للمطالب الواردة في الطلب؛

"2" وإثبات أنه إذا لم يُفرض التقييد، سيؤدي ذلك إلى عبء كبير على الفاحص فيما يتعلق بالبحث والفحص.

135. ويعني مصطلح "مستقل" (أي غير مرتبط) أنه لم يُكشف عن أي علاقة بين الاختراعين المطالب بهما أو الاختراعات المطالب بها، أي أنها غير مترابطة سواء من حيث التصميم، أو من حيث التشغيل، أو من حيث التأثير. على سبيل المثال، في حالة المطالبة بعملية وجهاز لا يمكن استخدامه في تنفيذ هذه العملية، يُعتبر المطلبان متعلقين باختراعين مستقلين. وكمثال آخر، آلة تسجيل النقدية والدراجة النارية لا توجد أي صلة بينهما سواء من حيث التصميم أو التشغيل، ومن ثم فهما يعتبران اختراعين مستقلين[88]. ولمزيد من التوضيح، عند المطالبة باختراعين لم يُكشف عنهما بوصفهما قابلين للاستخدام معاً، ويختلفان في طريقة التشغيل والوظيفة والتأثير، فإنهما يعتبران مستقلين[89]. على سبيل المثال، ثوب وقاطرة، وعملية لطلاء المنازل وعملية لحفر الآبار[90].

136. وعندما يكون الاختراعان عبارة عن عملية ومنتج، يقال إن الاختراعين مستقلان إذا كان لا يمكن استخدام المنتج في تنفيذ العملية أو لا يمكن تصنيعه من خلالها. ومن الأمثلة على ذلك عملية صَبّ معينة وجهاز صَبّ لا يمكن استخدامه في تنفيذ هذه العملية تحديداً[91].

137. وتعتبر الاختراعات مترابطة (أي غير مستقلة) إذا كُشف عن رابط واحد على الأقل يجمع بينها من حيث التصميم (على سبيل المثال، الهيكل أو طريقة التصنيع)، أو من حيث التشغيل (على سبيل المثال، الوظيفة أو طريقة الاستخدام)، أو من حيث التأثير. ومن الأمثلة على الاختراعات المترابطة: تركيبة وجزء منها، وعملية وجهاز مستخدم في تنفيذها، وعملية ومنتج مصنوع من خلالها، إلخ. وفي هذا التعريف، يُستخدم مصطلح "المترابطة" بوصفه مرادفاً لمصطلح "التابعة"، وذلك للإشارة إلى الاختراعات غير المستقلة[92]. على سبيل المثال، لا تُعتبر آلة تسجيل النقدية الإلكترونية وآلة تسجيل النقدية اليدوية اختراعين مستقلين، بل يُنظر إليهما على أنهما اختراعان مرتبطان[93].

138. وتعتبر الاختراعات المترابطة **متميزة** إذا لم تكن الاختراعات، **وفقاً لما ورد في المطالب**، مترابطة **على الأقل من حيث عنصر واحد وحسب** من عناصر **التصميم والتشغيل والتأثير** (على سبيل المثال، يمكن تصنيعها أو استخدامها من خلال عملية مختلفة جوهرياً) **و**حينما يكون **اختراع واحد منها على الأقل مؤهلاً للحصول على براءة** (جديد وغير بديهي) **على نحو يميزه عن الاختراعات الأخرى** (على الرغم من أن كل اختراع منها قد لا يكون مؤهلاً للحصول على براءة بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة). وعلى سبيل التوضيح، في حالة وجود عملية جديدة وجهاز مصمم خصيصاً للعملية المذكورة، إذا كانت العملية والجهاز مترابطين ولكن كل منهما يوفر تحسيناً ملموساً وغير بديهي يمكن تمييزه عن الآخر، فيمكن اعتبارهما اختراعين "متميزين". ويعترف هذا التصنيف بوجود اختراعات مترابطة ولكنها على الرغم من ترابطها توفر قفزات ابتكارية مستقلة تؤهل كل منها للحصول على براءة منفصلة[94].

139. ويعتمد قرار التقييد فيما يتعلق بالمنتجات المترابطة أو العمليات المترابطة على إجراء اختبار ثنائي بشأن التميز، وهو ما يعني أن جميع مجموعات المطالب محل النظر يجب أن تفي بهذه المعايير: "1" الاختراعات، بالصيغة الواردة في المطالب، لا تتداخل في

---

[86] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 802.
[87] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 803.
[88] ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/ .
[89] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البندان 802 و806.
[90] ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/ .
[91] *المرجع نفسه*.
[92] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البندان 802 و806.
[93] ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/ .
[94] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البندان 802 و806.

نطاقها، و"2" الاختراعات، بالصيغة الواردة في المطالب، ليس من الواضح أنها تُعتبر أشكالاً بديلة لبعضها بعضاً، و"3" الاختراعات، بالصيغة الواردة في المطالب، لا يمكن استخدامها معاً أو قد تختلف جوهرياً من حيث التصميم أو طريقة التشغيل أو الوظيفة أو التأثير[95].

"2" *عبء البحث والفحص*

140. بالإضافة إلى إثبات أن الاختراعات مستقلة و/أو متميزة، يجب على الفاحص أن يقدم أسباب الاعتقاد بأنه إذا لم يُفرض التقييد، سيؤدي ذلك إلى عبء كبير فيما يتعلق بالبحث والفحص. ويمكن إثبات العبء الكبير إذا كانت الاختراعات تحتوي على عنصر واحد أو أكثر من العناصر التالية[96]:

- **تصنيفات منفصلة** - إثبات أن كل اختراع يعتبر معترفاً به في المجال التقني بوصفه موضوعاً منفصلاً من ناحية الجهد الابتكاري، وينتمي أيضاً إلى مجال بحث منفصل.
- **أوضاع منفصلة في المجال التقني حتى عندما تشترك في تنصيف واحد** - إثبات الاعتراف بالجهود الابتكارية المنفصلة التي بذلها المبتكرون.
- **مجالات بحث مختلفة** - إثبات أن من الضروري البحث عن أحد الاختراعات بطريقة لا تؤدي على الأرجح إلى العثور على تقنية سابقة ذات صلة بالاختراع الآخر (أو الاختراعات الأخرى) حتى لو كانت الاختراعات تشترك في تصنيف واحد.

"3" *أمثلة على الاختراعات المستقلة والمتميزة*

141. ثمة أنواع مختلفة من العلاقات التي تربط بين الاختراعات. ومن بين هذه الأنواع: تركيبة أساسية وتركيبة فرعية، وتركيبات فرعية معدة للاستخدام معاً، وعملية وجهاز خاص بتنفيذها، وعملية تصنيع ومنتج مصنوع من خلالها، وجهاز ومنتج مصنوع به، ومنتج وعملية استخدامه، ومنتج وعملية تصنيعه وعملية استخدامه، ومنتجات/عمليات عديدة مترابطة[97]. وسوف تنظر الأمثلة التالية فيما إذا كان التقييد مناسباً بالاستناد إلى استقلالية الاختراعات المطالب بها وتميزها. ولأغراض التبسيط، لن يُنظر فيما إذا كان يوجد عبء كبير فيما يتعلق بالبحث والفحص.

[تركيبة أساسية وتركيبة فرعية]

142. لدعم قرار التقييد فيما يتعلق بتركيبة أساسية وتركيبة فرعية، يلزم إجراء اختبار ثنائي بشأن التميز وتحديد الأسباب التي تجعل التقييد ضرورياً. ولاستيفاء الاختبار الثنائي بشأن التميز، ينبغي إثبات ما يلي: "1" التركيبة الأساسية، بالصيغة الواردة في المطالب، لا تلزمها مفردات التركيبة الفرعية لكي تكون مؤهلة للبراءة (أي، لإثبات جدة التركيبة الأساسية وعدم بداهتها)، و"2" التركيبة الفرعية تعتبر مفيدة في حد ذاتها أو عند إدراجها في تركيبة أساسية أخرى مختلفة جوهرياً[98]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **<u>المطلب 1</u>**: ضمادة جروح تتألف من: رباط لاصق؛ ومرهم مضاد حيوي يوضع على سطح الرباط يحتوي على مادة فعالة (نيومايسين) ومادة غير فعالة (فازلين).
- **<u>المطلب 2</u>**: مرهم مضاد حيوي يوضع على الضمادات يحتوي على مادة فعالة (نيومايسين) ومادة غير فعالة (فازلين).

143. في هذه الحالة، تتطلب التركيبة الأساسية الواردة في المطلب 1 مفردات التركيبة الفرعية الواردة في المطلب 2 لكي تكون مؤهلة للبراءة، حتى وإن كانت التركيبة الفرعية تعتبر مفيدة في حد ذاتها أو عند إدراجها في تركيبة أساسية أخرى مختلفة جوهرياً، لذا فإن هذين المطلبين لا يستوفيان الجزء الأول من الاختبار الثنائي بشأن التركيبة الأساسية والتركيبة الفرعية. فعلى الرغم من أن المرهم قد يُستخدم على نحو منفصل في نوع آخر من الضمادات، أو قد يُستخدم بمفرده، فلا يمكن فرض التقييد لأن الاختبار الثنائي يتطلب استيفاء عنصري الاختبار. وبما أنه لا يوجد تميز، لن يكون التقييد واجباً في هذه الحالة.

[تركيبات فرعية معدة للاستخدام معاً]

---

[95] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(ي)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

[96] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البنود 803 و806 و808.

[97] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.

[98] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(ج)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

144. التركيبات الفرعية المكشوف عنها في المطالب بوصفها معدة للاستخدام معاً في تركيبة أساسية واحدة تكون خاضعة لشرط التقييد عند إثبات ما يلي: "1" تركيبة فرعية واحدة على الأقل، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن استخدامها بصورة منفصلة أو لها فائدة أخرى بمنأى عن التركيبة الأساسية المكشوف عنها، و"2" التركيبات الفرعية، بالصيغة الواردة في المطالب، لا تتداخل في نطاقها، و(ج) التركيبات الفرعية، بالصيغة الواردة في المطالب، ليس من الواضح أنها تُعتبر أشكالاً بديلة لبعضها بعضاً[99]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطالب التالية:

- **المطلب 1:** ضمادة جروح تتألف من: رباط لاصق على شكل شريط منسوج؛ وشاش على شكل وسادة دائرية مثبتة على جانب واحد من الرباط؛ ومرهم مضاد حيوي يوضع على الشاش.
- **المطلب 2:** شاش على شكل وسادة دائرية.
- **المطلب 3:** رباط لاصق على شكل شريط منسوج.

145. في هذه الحالة، التركيبتان الفرعيتان (المطلب 2 والمطلب 3) تخضعان لشرط التقييد. فالتركيبة الفرعية الواردة في المطلب 2 يمكن استخدامها بدون رباط لاصق على شكل شريط منسوج، ويمكن استخدام التركيبة الفرعية الواردة في المطلب 3 بدون شاش على شكل وسادة دائرية. بالإضافة إلى ذلك، لا تتداخل التركيبتان الفرعيتان الواردتان في المطلبين 2 و3 في نطاقهما ولا يعتبر كل منهما بديل واضح للآخر.

[عملية وجهاز مصمم لتنفيذها]

146. لتحديد ما إذا كان شرط التقييد واجباً في حالة المطالبة بعملية وجهاز مصمم لتنفيذها، يُجرى اختبار **أحادي** بشأن التميز، ولاستيفاء هذا الاختبار ينبغي إثبات ما يلي: "1" العملية، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن تنفيذها عن طريق جهاز آخر مختلف جوهرياً أو يمكن تنفيذها يدوياً؛ أو "2" الجهاز، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن استخدامه لتنفيذ عملية أخرى مختلفة جوهرياً[100]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1**: عملية لطلاء الحوائط تتضمن: وضع بطانة على الجدار باستخدام أداة؛ ووضع طلاء لاتكس مصبوغ على الجدار باستخدام الأداة.
- **المطلب 2:** أداة عبارة عن فرشاة تتألف من: مقبض؛ وشعيرات متصلة بطرف المقبض.

147. في هذه الحالة، يمكن استخدام الجهاز لتنفيذ عملية أخرى مختلفة جوهرياً مثل كنس الأرضية، ويمكن تنفيذ العملية بجهاز مختلف جوهرياً على سبيل المثال طلاء الحوائط باستخدام اسطوانة طلاء. وبالتالي، فإن الاختراعين متميزان، ويكون التقييد واجباً.

148. وبالمثل، لتحديد ما إذا كان شرط التقييد واجباً في حالة المطالبة بمنتج وعملية استخدامه، يُجرى اختبار **أحادي** بشأن التميز، ولاستيفاء هذا الاختبار ينبغي إثبات ما يلي: "1" العملية، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن تنفيذها بمنتج آخر مختلف جوهرياً، أو "2" المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن استخدامه في عملية مختلفة جوهرياً[101].

149. وباستخدام المثال المذكور أعلاه في هذه الحالة، يتبين أنه يمكن استخدام المنتج لتنفيذ عملية أخرى مختلفة جوهرياً مثل كنس الأرضية، ويمكن تنفيذ العملية باستخدام منتج مختلف جوهرياً على سبيل المثال طلاء الحوائط باستخدام اسطوانة طلاء. وبالتالي، فإن الاختراعين متميزان، وسيكون التقييد مناسبًا.

[عملية تصنيع والمنتج المصنوع من خلالها]

150. لتحديد ما إذا كان شرط التقييد واجباً في حالة المطالبة بعملية تصنيع والمنتج المصنوع من خلالها، يُجرى اختبار **أحادي** بشأن التميز، ولاستيفاء هذا الاختبار ينبغي إثبات ما يلي: "1" العملية، بالصيغة الواردة في المطالب، ليست عملية تصنيع مكيفة خصيصاً

---

[99] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(د)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

[100] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(هـ)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

[101] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(ح)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

لصنع المنتج، ويمكن استخدام العملية، بالصيغة الواردة في المطالب، لتصنيع منتج آخر مختلف جوهرياً، أو "2" المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن تصنيعه من خلال عملية أخرى مختلفة جوهرياً[102]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1**: عملية تصنيع شرائح من مادة معينة تتضمن: نسج ألياف قطنية معاً لتشكيل صفيحة من القماش؛ وتقطيع صفيحة القماش إلى عدد من الشرائح.

- **المطلب 2**: رباط تضميد يتألف من: شريط من مادة ذات طبقة لاصقة.

151. في هذه الحالة، يمكن تصنيع المنتج من خلال عملية أخرى مختلفة جوهرياً، على سبيل المثال تقطيع صفيحة من البلاستيك، ويمكن استخدام العملية لصنع منتج مختلف جوهرياً، منشفة مثلاً. وبالتالي، فإن الاختراعين متميزان، وسيكون التقييد مناسبًا.

[جهاز ومنتج مصنوع به]

152. لتحديد ما إذا كان شرط التقييد واجباً في حالة المطالبة بجهاز ومنتج مصنوع به، يُجرى اختبار **أحادي** بشأن التميز، ولاستيفاء هذا الاختبار ينبغي إثبات ما يلي: "1" الجهاز، بالصيغة الواردة في المطالب، ليس مكيفاً خصيصاً لصنع المنتج ويمكن استخدام الجهاز، بالصيغة الواردة في المطالب، لصنع منتج آخر مختلف جوهرياً، أو "2" المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، يمكن تصنيعه بواسطة جهاز آخر مختلف جوهرياً[103]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** جهاز لإشابة مادة معينة يشتمل على: حجرة خلط؛ وسخان؛ وأداة للتطعيم بالأيونات.

- **المطلب 2:** جهاز شبه موصل مُشاب من النوع السالب يشتمل على: سيليكون، كمادة أساسية؛ وفوسفور، كعامل إشابة في المادة الأساسية.

153. في هذه الحالة، يستطيع الجهاز أن يصنع منتجاً مختلفاً جوهرياً، على سبيل المثال أشباه الموصلات المُشابة من النوع الموجب، ويمكن صنع المنتج بواسطة جهاز مختلف جوهرياً، مثلاً جهاز الإشابة بالانتشار. وبالتالي، فإن الاختراعين متميزان، وسيكون التقييد مناسبًا.

[منتج، وعملية تصنيعه، وعملية استخدامه]

154. عندما تكون المطالب متعلقة بثلاث فئات: منتج، وعملية تصنيعه، وعملية استخدامه، لاستيفاء الشرط الثلاثي المطلوب لفرض التقييد، يجب إثبات ما يلي: "1" عملية تصنيع المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، متميزة عن المنتج، و"2" عملية استخدام المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، متميزة عن المنتج، و"3" عملية تصنيع المنتج، بالصيغة الواردة في المطالب، متميزة عن عملية استخدام المنتج[104]. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطالب التالية:

- **المطلب 1:** عملية تصنيع شرائح من مادة معينة تتضمن: نسج ألياف قطنية معاً لتشكيل صفيحة من القماش؛ وتقطيع صفيحة القماش إلى عدد من الشرائح.

- **المطلب 2:** رباط تضميد يتألف من: شريط من مادة ذات طبقة لاصقة.

- **المطلب 3:** طريقة لعلاج الحروق، تتضمن: وضع رباط تضميد على شكل شريط مع مرهم حروق على الجزء المصاب.

155. في هذه الحالة، يمكن تصنيع المنتج الوارد في المطلب 2 من خلال عملية مختلفة جوهرياً عن المطلب 1، على سبيل المثال تقطيع صفيحة من البلاستيك. ويمكن استخدام المنتج الوارد في المطلب 2 في عملية مختلفة جوهرياً عن المطلب 3، مثلاً لإغلاق

---

[102] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(و)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

[103] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(ز)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

[104] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.05(ط)؛ ممارسة التقييد في مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، مايو 2019، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.uspto.gov/video/cbt/restriction-practice-corpswide/.

الشق الجراحي. وعملية التصنيع الواردة في المطلب 1 لا تتداخل في نطاقها مع عملية الاستخدام الواردة في المطلب 3. وبالتالي، فإن الاختراعات متميزة، ويكون التقييد واجباً.

الطلبات الجزئية

156. سواء قُيمت وحدة الاختراع باستخدام قواعد معاهدة التعاون بشأن البراءات أو عن طريق ممارسة التقييد الخاصة بمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، تعتبر إجراءات إيداع الطلبات الجزئية اللاحقة هي نفسها. فيجب أن يتضمن الطلب الجزئي مخترعاً واحداً على الأقل من الطلب الأصلي، ويجب أن يشمل المطالبة بتاريخ الإيداع الأصلي، من أجل الاحتفاظ بحق الأولوية. وهذا أمر ضروري لحماية الطلب من الاعتراض على أساس حالة التقنية الصناعية السابقة. وإذا كان الطلب الأصلي يتضمن مخترعين مشتركين، فقد يلزم تعديل أبوة الاختراع في الطلب الجزئي بناءً على الاختراع المختار. وبصرف النظر عن التغييرات، يظل الطلب الجزئي مؤهلاً للاحتفاظ بتاريخ الإيداع الأصلي طالما أنه يتضمن مخترعين كانوا مدرجين في الطلب الأصلي في تاريخ الإيداع الأول.

المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات

أ. الإطار القانوني

157. تنص القاعدة 4 من اللائحة التنفيذية للبراءات بموجب اتفاقية البراءات الأوروبية الآسيوية على ما يلي:

"لا يجوز أن يتعلق الطلب الأوروبي الآسيوي بأكثر من اختراع واحد أو بمجموعة من الاختراعات المترابطة بحيث تشكل مفهوماً ابتكارياً واحداً.

وعند إدراج مجموعة من الاختراعات في طلب أوروبي آسيوي واحد، فإن شرط وحدة الاختراع لا يكون قد استوفي إلا إذا كانت بين هذه الاختراعات علاقة تقنية تختص بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة، أي تلك العناصر التقنية التي تحدد التحسين الذي أدخله كل اختراع من الاختراعات المطالب بها على حالة التقنية الصناعية السابقة.

وفي حالة عدم استيفاء هذا الشرط، يتعين على المودع أن يقصر الطلب الأوروبي الآسيوي على اختراع واحد أو على مجموعة من الاختراعات التي تستوفي شرط وحدة الاختراع كما هو منصوص عليه في البند السابق، ويجوز له أن يودع طلباً أو أكثر من الطلبات الأوروبية الآسيوية الجزئية بالنسبة إلى الاختراعات الأخرى أو مجموعات الاختراعات الأخرى التي تستوفي شرط وحدة الاختراع."

158. وتنص القاعدة 25 كذلك على ما يلي:

"(1) مع مراعاة القاعدة 4 من اللائحة، يجوز أن يتضمن الطلب الأوروبي الآسيوي مطالب مستقلة تتعلق بفئات مختلفة من الاختراعات، على النحو التالي تحديداً:

- مطلب مستقل لجهاز أو مادة أو منتج تكنولوجي حيوي، ومطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع الجهاز أو الحصول على المادة أو المنتج التكنولوجي الحيوي، ومطلب مستقل لاستخدام الجهاز المذكور أو المادة المذكورة أو المنتج التكنولوجي الحيوي المذكور؛

- مطلب مستقل لعملية ومطلب مستقل لجهاز مكيف خصيصاً لتنفيذ العملية المذكورة؛

- مطلب مستقل لجهاز أو مادة أو منتج تكنولوجي حيوي، ومطلب مستقل لعملية مكيفة خصيصاً لتصنيع الجهاز أو الحصول على المادة أو المنتج التكنولوجي الحيوي، ومطلب مستقل لجهاز مكيف خصيصاً لتنفيذ العملية المذكورة.

(2) يجوز أن يتضمن الطلب الأوروبي الآسيوي مطلبين مستقلين أو أكثر من المطالب التي تتعلق باختراعات من الفئة نفسها تصف أشكالاً بديلة للاختراع وتجمع بينها علاقة كعلاقة الكل بالأجزاء."

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

159. يعتمد المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات نهجاً إجرائياً بشأن وحدة الاختراع يتماشى بشكل وثيق مع الإطار الدولي العام الذي أنشأته معاهدة التعاون بشأن البراءات. فوحدة الاختراع تُقيّم على أساس ما إذا كانت مجموعة الاختراعات مرتبطة بمفهوم ابتكاري عام واحد يُستدل عليه بوجود عنصر واحد أو أكثر من "العناصر التقنية الخاصة" التي تحدد التحسين الذي يدخله الاختراع على حالة التقنية الصناعية السابقة. وينظر المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات فيما إذا كانت الاختراعات تجمع بينها علاقة تقنية ممثلة بعناصر

تقنية خاصة، متماثلة أو متشابهة، وتتمتع بالتأثير التقني نفسه. وإذا كان العنصر المشترك الوحيد بين الاختراعات المطالب بها معروفاً بالفعل من حالة التقنية الصناعية السابقة، فإنه لا يشكل عنصراً تقنياً خاصاً، ولا تكون وحدة الاختراع مستوفاة.

160. وتُحدد وحدة الاختراع في كل من مرحلتي البحث والفحص الموضوعي. ويمكن تحديد انعدام وحدة الاختراع *مسبقاً*، قبل إجراء بحث تفصيلي في حالة التقنية الصناعية السابقة، أو *لاحقاً بعد* النظر في حالة التقنية الصناعية السابقة. وفي حالة اكتشاف انعدام وحدة الاختراع، يُخطر المودع بذلك ويُسمح له بالاختيار بين دفع رسوم إضافية لتغطية تكاليف البحث عن الاختراعات الإضافية أو تحديد الاختراع الذي ينبغي أن يكون موضوع البحث.

161. وفي حالة عدم استيفاء شرط وحدة الاختراع، يسمح المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات للمودع بإيداع طلبات جزئية بالنسبة إلى الاختراعات المنفصلة المحددة. ويجب إيداع هذه الطلبات الجزئية في الفترة التي لا يزال الطلب الأصلي فيها قيد النظر أو في غضون إطار زمني محدد بعد اتخاذ قرار بشأن الطلب الأصلي. ويُمنح الطلب الجزئي تاريخ إيداع الطلب الأصلي، وتاريخ أولويته، إن وجد، شريطة ألا يستحدث مادة جديدة تتجاوز ما كُشف عنه في الإيداع الأصلي. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات لا يعتبر الافتقار إلى وحدة الاختراع سبباً للاعتراض على منح البراءة الأوروبية الآسيوية أو إلغائها. فبمجرد منح البراءة الأوروبية الآسيوية، لا يجوز الاعتراض عليها أثناء إجراءات ما بعد المنح على أساس افتقارها لوحدة الاختراع[105].

المكتب الأوروبي للبراءات

الإطار القانوني

162. تنص المادة 82 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات على ما يلي:

"لا يجوز أن يتعلق طلب البراءة الأوروبية بأكثر من اختراع واحد أو بمجموعة من الاختراعات المترابطة بحيث تشكل مفهوماً ابتكارياً واحداً.

163. وتنص القاعدة 44 من اللائحة التنفيذية للاتفاقية الأوروبية للبراءات على ما يلي:

"(1) في حالة المطالبة بمجموعة من الاختراعات في طلب براءة أوروبية واحد، فإن شرط وحدة الاختراع المشار إليه في المادة 82 لا يكون قد استوفي إلا إذا كانت بين هذه الاختراعات علاقة تقنية تختص بعنصر واحد أو أكثر من العناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة. ويُقصد بعبارة "العناصر التقنية الخاصة" العناصر التقنية التي تحدد مساهمة كل اختراع من الاختراعات التي يُطالب بها وتُعتبر ككل بالنسبة إلى حالة التقنية الصناعية السابقة.

(2) من أجل معرفة ما إذا كانت مجموعة من الاختراعات مترابطة فيما بينها بحيث أنها تمثل مفهوما ابتكارياً عاماً واحداً، لا يهم أن تكون الاختراعات موضع مطالب منفصلة أو اختيارات بديلة في مطلب واحد."

164. ومن ثم، تعتبر الأحكام الرئيسية التي تحكم وحدة الاختراع بموجب الاتفاقية الأوروبية للبراءات مطابقة للأحكام المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلى وجه الخصوص، تتوافق المادة 82 من الاتفاقية الأوروبية للبراءات مع القاعدة 13.1 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وتتوافق القاعدة 44 من اللائحة التنفيذية للاتفاقية الأوروبية للبراءات مع القاعدة 13.2 والقاعدة 13.3 من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات.

الدليل التفسيري والنهج الإجرائي

165. تعتبر الأحكام المتعلقة بوحدة الاختراع في الاتفاقية الأوروبية للبراءات مشابهة في جوهرها لتلك المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي المكتب الأوروبي للبراءات، تبدأ العملية بتحديد التقنية الصناعية السابقة الأقرب من أجل إثبات وجود العناصر التقنية الخاصة، أي العناصر الجديدة والمبتكرة. ومن خلال مقارنة الموضوع المطالب به بحالة التقنية الصناعية السابقة، يُنظر إلى العناصر الجديدة والتي يحتمل أن تبرهن على النشاط الابتكاري بوصفها عناصر تقنية خاصة. ثم تُفحص هذه العناصر بحثاً عن وجود أي علاقة تقنية تجمع بينها.

166. ولإثبات وحدة الاختراع، يجب أن تكون العناصر التقنية الخاصة في جميع المطالب إما متماثلة وإما متشابهة. وهذا يعني أنها يجب أن تشترك في صفة الجدة أو تظهر ارتباطاً تقنياً، وبالتالي تبرهن على وجود مفهوم ابتكاري موحد.

167. وتعتبر وحدة الاختراع منعدمة عندما تكون القواسم المشتركة بين الاختراعات المطالب بها معروفة أو بديهية، ولا تشترك الاختراعات فيما بينها في أي شيء يتجاوز ما تشترك فيه مع حالة التقنية الصناعية السابقة. وهذا يشير إلى عدم وجود مفهوم ابتكاري

[105] انظر(ي) التعليقات الواردة من المكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات رداً على التعميم رقم C.9199.

موحد. وعلى العكس من ذلك، إذا كان يوجد مفهوم جديد ومبتكر تشترك فيه جميع المطالب، يكون الاعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع ليس له ما يبرره.

هياكل المطالب المعقدة ووحدة الاختراع

مطالب ماركوش

168. تعد مطالب ماركوش نوعاً مميزاً من المطالب التي يكفلها قانون البراءات، وهي تُستخدم غالباً لإدراج مجموعة واسعة من المركبات الكيميائية في مطلب واحد عن طريق تحديد مجموعات عامة من العناصر أو البدائل. وتتميز هذه المطالب باستخدام مصطلح "مختار من المجموعة المكونة من" لتقديم قائمة بالبدائل المحتملة داخل التركيب الكيميائي للمركب الذي تُلتمس له الحماية بموجب براءة.

169. وعند تطبيق معيار وحدة الاختراع بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، فإن الحالة التي تنطوي على ما يطلق عليه "ممارسة ماركوش"، حيث تُحدد البدائل في مطلب واحد، تخضع أيضاً للقاعدة 13.2. وفي هذه الحالة الخاصة، يعتبر شرط العلاقة التقنية المشتركة والعناصر التقنية الخاصة المتماثلة أو المتشابهة، كما هو منصوص عليه في القاعدة 13.2، قد استوفي عندما تكون البدائل ذات طبيعة مماثلة. وعندما تستخدم مجموعات ماركوش لإدراج بدائل المركبات الكيميائية، فإن البدائل تعتبر ذات طبيعة مماثلة إذا استوفيت المعايير التالية[106]:

جميع البدائل ذات خاصية مشتركة أو فاعلية مشتركة،

و(1) يوجد هيكل مشترك (أي "عنصر هيكلي جوهري مشترك بين جميع البدائل")

أو (2) في الحالات التي يتعذر فيها أن يكون الهيكل المشترك هو المعيار الذي يوحد بين البدائل، يجب أن تكون جميع البدائل منتمية إلى فئة من المركبات الكيميائية معترف بها في المجال الذي ينتمي إليه الاختراع.

170. وهنا، تشير عبارة "عنصر هيكلي جوهري مشترك بين جميع البدائل" إلى الحالات التي تشترك فيها المركبات في هيكل كيميائي مشترك يشغل جزءاً كبيراً من هياكلها، وإن كان الهيكل المشترك بين المركبات يشغل جزءاً ضئيلاً من هياكلها، ففي هذه الحالة، يجب أن يكون الهيكل المشترك جزءاً مميزاً هيكلياً في ضوء حالة التقنية الصناعية السابقة، ويعتبر ضرورياً للخاصية المشتركة أو الفاعلية المشتركة. وقد يكون العنصر الهيكلي مكوناً واحداً أو مجموعة من المكونات الفردية المترابطة مع بعضها بعضاً.

171. بالإضافة إلى ذلك، تعني عبارة "فئة معترف بها من المركبات الكيميائية" أنه، بناء على المعرفة بالمجال المعني، من المتوقع أن مركبات هذه الفئة سوف يكون لها التأثير نفسه في سياق الاختراع المطالب به. أو بعبارة أخرى، كل مركب منها يمكن استبداله بالآخر، مع توقع تحقيق النتيجة المقصودة نفسها.

172. وحقيقة أن بدائل مجموعة ماركوش قد تنتمي إلى تصنيفات مختلفة لا تعتبر وحدها مبرراً كافياً لتحديد انعدام وحدة الاختراع.

173. وعند فحص البدائل، إذا أمكن إثبات أن بديلاً واحداً على الأقل من بدائل ماركوش ليس جديداً في ضوء التقنية السابقة، فيجب على الفاحص أن يعيد النظر في مسألة وحدة الاختراع (انظر الفقرة 37 فيما يتعلق بالإجراء العام لتقييم وحدة الاختراع). وإعادة النظر لا تعني بالضرورة وجوب إثارة اعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع.

الممارسات الوطنية/الإقليمية

174. بوجه عام، تعتبر النُهُج التي اعتمدتها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية في فحص مطالب ماركوش لتحديد وحدة الاختراع متوافقة عموماً مع المعايير الدولية الموضحة أعلاه.

175. ويتبع المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل نهجاً لفحص مطالب ماركوش يتمشى بصورة وثيقة مع المبادئ التوجيهية الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، حيث يركز على ضرورة استيفاء شرط وحدة الاختراع. وعلى وجه التحديد، يتطلب المعهد أن تشترك جميع البدائل الواردة في صيغة ماركوش في خاصية مشتركة أو فاعلية مشتركة وعنصر هيكلي جوهري مشترك أو تنتمي إلى فئة معترف بها من المركبات الكيميائية. ويضمن هذا النهج أن تكون البدائل المطالب بها مترابطة، وتشكل مفهوماً ابتكارياً عاماً واحداً. فضلاً

[106] التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المرفق باء وحدة الاختراع، (و) "ممارسة ماركوش"، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pct/en/texts/ai/annex_b.html.

عن ذلك، يشترط المعهد أنه حتى في حالة المطالبة بأشكال متعددة من اختراع ما كبدائل في مطلب واحد، فهذه البدائل يجب ألا تجعل المطلب صعب الفهم ويجب أن تظل مستوفية لشرط وحدة الاختراع[107].

176. وعلى غرار المعيار الدولي، تتطلب الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية أن تشترك جميع البدائل الواردة في مطلب ماركوش في خاصية مشتركة أو فاعلية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحتوي هذه البدائل على عنصر هيكلي جوهري مشترك أو تنتمي إلى فئة من المركبات الكيميائية معترف بها في المجال ذي الصلة. وفي الحالات التي يشغل فيها الهيكل المشترك جزءاً ضئيلاً من هياكل المركبات، يجب أن يكون الهيكل المشترك مميزاً هيكلياً، ويعتبر ضرورياً للخاصية المشتركة أو الفاعلية المشتركة من أجل استيفاء شرط وحدة الاختراع[108].

177. وفيما يتصل بتقييم وحدة الاختراع بالنسبة إلى المطالب المعدة بأسلوب ماركوش، يتبع مكتب اليابان للبراءات نهجاً يتوافق عموماً مع النهج العام الموضح أعلاه. وفي اليابان، تنص المبادئ التوجيهية للفحص صراحة على أنه "عند فحص البدائل الواردة في نموذج ماركوش، إذا تبين أن اختراعاً واحداً على الأقل من الاختراعات الواردة في البدائل موجوداً في التقنية السابقة، فيجب على الفاحص إعادة النظر في مسألة وحدة الاختراع"[109].

178. وفي جمهورية كوريا، تعتبر وحدة الاختراع مستوفاة في مطلب ماركوش إذا كانت العناصر البديلة داخل المطلب لها خصائص أو وظائف متشابهة. وينطبق هذا المعيار سواء كُشف عن البدائل في مطلب واحد أو في مطالب مستقلة متعددة. وإذا تبين أن أي بديل في مجموعة ماركوش يفتقر إلى الجدة استناداً إلى حالة التقنية الصناعية السابقة، يتعين على الفاحص أن يعيد تقييم وحدة الاختراع. ويتماشى هذا النهج مع المعايير الدولية العامة لتقييم وحدة الاختراع بالنسبة إلى مطالب ماركوش، وهو ما يضمن اشتراك جميع البدائل داخل المجموعة في مفهوم ابتكاري واحد[110].

179. وفي الاتحاد الروسي، يعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي في المطالب المعدة بأسلوب ماركوش إذا ثبت أن جميع البدائل تحقق النتيجة نفسها[111].

180. وفي سنغافورة، يتبع مكتب سنغافورة للملكية الفكرية نهجاً محدداً بوضوح لفحص مطالب ماركوش، خاصة في مجال الكيمياء. وتكون وحدة الاختراع مستوفاة في مطلب ماركوش إذا اعتُبرت اعتبار البدائل، أو المركبات الواردة في المطلب، ذات طبيعة مماثلة. ولاستيفاء هذا الشرط، يشترط مكتب سنغافورة للملكية الفكرية وجود خاصية مشتركة أو فاعلية مشتركة في جميع البدائل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشترك جميع البدائل في عنصر هيكلي جوهري أو، في حالة عدم وجود هيكل مشترك، يجب أن تكون البدائل منتمية إلى فئة من المركبات الكيميائية معترف بها في المجال ذي الصلة. وفي الحالات التي يشغل فيها الهيكل المشترك جزءاً ضئيلاً من هياكل المركبات، يتطلب مكتب سنغافورة للملكية الفكرية أن يكون هذا الهيكل المشترك مميزاً هيكلياً في ضوء حالة التقنية الصناعية السابقة، ويعتبر ضرورياً للخاصية المشتركة أو الفاعلية المشتركة. ويشدد مكتب سنغافورة للملكية الفكرية أيضاً على أن الاعتراض على أساس انعدام وحدة الاختراع يجب ألا يكون مستنداً إلى مجرد حقيقة أن البدائل تنتمي إلى فئات مختلفة في التصنيف الدولي للبراءات. بدلاً من ذلك، يجب النظر بصورة أوسع إلى العلاقة القائمة بين البدائل، ويمكن تحديد انعدام وحدة الاختراع *لاحقاً* إذا تبين أن أحد المركبات في مطلب ماركوش موجود في حالة التقنية الصناعية السابقة. وفي مثل هذه الحالات، عادة ما يُطلب من المودعين تعديل المطلب لإزالة المركب غير الجديد[112].

181. وفي الولايات المتحدة، في حالة تطبيق معيار معاهدة التعاون بشأن البراءات، تعتبر الممارسة المتبعة لتقييم وحدة الاختراع مماثلة لما ورد أعلاه. ولكن في حالة تطبيق ممارسة التقييد الخاصة بمكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، يُجرى التقييم بموجب عملية فريدة. وعلى وجه التحديد، قد يتضمن مطلب ماركوش اختراعات مستقلة أو متميزة مدرجة في المطلب نفسه. وعندما تكون البدائل الواردة في هذه المطلب غير مترابطة لدرجة أنه يمكن لمرجع وارد ضمن حالة التقنية الصناعية السابقة أن يتوقع الجزء الخاص بأحد البدائل دون جعل المطلب بأكمله بديهياً، يجوز للفاحص أن يشترط إجراء اختيار مؤقت لبديل واحد أو مجموعة من البدائل المترابطة على نحو يؤهلها للحصول على براءة، قبل المضي قدماً في الفحص الموضوعي. ومن شأن فرض شرط الاختيار من بين البدائل، وهو نوع من شروط التقييد، أن يساعد في تبسيط عملية الفحص من خلال التركيز على بديل واحد في مجموعة ماركوش بوصفه ممثلاً للمجموعة بأكملها.

182. وإذا كانت بدائل مجموعة ماركوش مترابطة ترابطاً وثيقاً أو عددها قليل، يفحص الفاحص المطلب بأكمله دون أن يشترط إجراء الاختيار المؤقت. ولكن، إذا اعتُبر المطلب غير مقبول بعد الفحص، حينئذ يشترط الفاحص إجراء الاختيار المؤقت، ويفحص البدائل المختارة ضمن مطلب ماركوش والأجزاء المرتبطة بها وحسب. وإذا تبيّن أن التقنية السابقة تتوقع البدائل المختارة أو تجعلها بديهية،

---

[107] انظر(ي) التعليقات الواردة من البرازيل رداً على التعميم رقم C.9199.
[108] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات التابعة للإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية.
[109] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات ونماذج المنفعة في اليابان.
[110] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات، المكتب الكوري للملكية الفكرية.
[111] المعهد الوطني البرازيلي للملكية الصناعية، مجموعة البريكس، مشروع ماركوش.
[112] انظر(ي) التعليقات الواردة من سنغافورة رداً على التعميم رقم C.9199.

يُرفض مطلب ماركوش وتُرفض المطالب الخاصة بالبدائل المُختارة، وتُعتبر المطالب الخاصة بالبدائل غير المختارة مسحوبة من الفحص. وإذا تبيّن أن البدائل المختارة مؤهلة للحصول على براءة، يمتد نطاق الفحص ليشمل مطلب ماركوش بأكمله. ولكن إذا تبيّن أن التقنية السابقة تتوقع بديل واحد من البدائل غير المختارة أو تجعله بديهياً، يُرفض مطلب ماركوش، وتظل المطالب الخاصة بالبدائل غير المختارة مسحوبة من الفحص. وبوجه عام، تقتصر عملية البحث والفحص على البدائل المختارة، وتتجنب تمديد النطاق بلا داع ليشمل جميع البدائل غير المختارة. وإذا عدّل المودع مطلب ماركوش من خلال استبعاد بدائل معينة لمعالجة أسباب الرفض استناداً إلى حالة التقنية الصناعية السابقة، يُعاد فحص المطلب المعدل لتحديد الأهلية للبراءة[113].

أمثلة

المثال 1 - مطلب بأسلوب ماركوش

- لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلب التالي:

- **<u>المطلب 1</u>**: مركب صيغته: 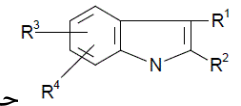 حيث R^1 مختار من المجموعة المكونة من: فينيل، بيريديل، ثيازوليل، تريازينيل، ألكيلثيو، ألكوكسي، ميثيل؛ و R^4 - R^- عبارة عن: هيدروكسيل، أو ميثيل، أو بنزيل، أو فينيل.

183. في هذا المثال، تعتبر المركبات مفيدة بوصفها مستحضرات صيدلانية لغرض تعزيز قدرة الدم على امتصاص الأكسجين. وتعتبر مجموعة الإندوليل هي العنصر الهيكلي الجوهري الذي تشترك فيه جميع البدائل. وبما أن جميع المركبات المطالب بها تحقق الفائدة نفسها، فإن وحدة الاختراع تعتبر مستوفاة[114].

المثال 2 – مطلب بأسلوب ماركوش

- لنفترض أن لدينا طلب براءة يحتوي على المطلب التالي:

- **<u>المطلب 1:</u>** طريقة للكشف عن سرطان المثانة لدى شخص ما من خلال:

  - تعريض عينة مأخوذة من الشخص إلى عامل واحد أو أكثر من العوامل التي تكشف عن مستوى وجود مؤشر بيولوجي واحد على الأقل من المؤشرات البيولوجية التالية: MAGEA 10 وDSCR8 وMMP 12 وCXCL9 وDSCR8 وKRT81 وLOC729826 وPTHLH وMMP1 1 وS100A7؛

  - وتعريض خلية غير سرطانية أو خط خلوي غير سرطاني من أنسجة مثانة سليمة إلى عامل واحد أو أكثر من العوامل التي تكشف عن مستوى وجود مؤشر بيولوجي واحد على الأقل من المؤشرات البيولوجية المذكورة أعلاه؛

  وفي حالة الكشف عن وجود مؤشر بيولوجي واحد أو أكثر في العينة بمستوى أعلى مقارنة بالخلية غير السرطانية، يدل ذلك على أن الشخص مصاب بسرطان المثانة.

184. في هذا المثال، على الرغم من أن البدائل تتمتع بخاصية مشتركة، وهي دورها كمؤشر حيوي على سرطان المثانة، فإن البدائل لا تتمتع بهيكل مشترك. فضلاً عن ذلك، لا تعتبر البدائل فئة معترفاً بها من المركبات الكيميائية، لأن كل مؤشر حيوي من المؤشرات الحيوية المحددة ينتمي إلى عائلة جينية/بروتينية مختلفة. وبالتالي، يعتبر كل مؤشر حيوي اختراعاً منفصلاً[115].

المنتجات الوسيطة والنهائية

185. عند تطبيق معيار وحدة الاختراع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، تعتبر وحدة الاختراع مستوفاة في سياق المنتجات الوسيطة والنهائية إذا استوفى الشرطان التاليان[116]:

---

[113] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 803.02.

[114] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، المثال 25(أ) .

[115] المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات، الفصل 10 وحدة الاختراع، المثال 41.

[116] التعليمات الإدارية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، المرفق باء وحدة الاختراع، (ز) "المنتجات الوسيطة والنهائية"، متاحة من خلال الرابط التالي: https://www.wipo.int/pct/en/texts/ai/annex_b.html؛ انظر(ي) أيضاً التعليقات الواردة من البرازيل رداً على التعميم رقم C.9199.

"1" يحتوي المنتج الوسيط والمنتج النهائي على العنصر الهيكلي الأساسي نفسه، ويستدل على ذلك بما يلي:

أ. الهيكلان الكيميائيان الأساسيان للمنتج الوسيط والمنتج النهائي متماثلان،

ب. أو الهيكلان الكيميائيان للمنتجين مترابطان تقنياً بصورة وثيقة، حيث يسهم المنتج الوسيط بعنصر أساسي في المنتج النهائي،

"2" والمنتج الوسيط والمنتج النهائي مترابطان تقنياً، أي أن المنتج النهائي يُصنع مباشرة من المنتج الوسيط أو يفصله عنه عدد صغير من المنتجات الوسيطة التي تحتوي جميعها على العنصر الهيكلي الأساسي نفسه.

186. ويجوز أيضاً اعتبار وحدة الاختراع مستوفاة بين منتجات وسيطة ونهائية لا تُعرف هياكلها، على سبيل المثال بين منتج وسيط له هيكل معروف ومنتج نهائي هيكله غير معروف، أو بين منتج وسيط هيكله غير معروف ومنتج نهائي هيكله غير معروف. ومن أجل استيفاء شرط وحدة الاختراع في مثل هذه الحالات، يجب أن يتوفر دليل كافٍ للاستنتاج بأن المنتج الوسيط والمنتج النهائي مترابطان تقنياً بصورة وثيقة، على سبيل المثال، إذا كان المنتج الوسيط يتضمن العنصر الأساسي نفسه الموجود في المنتج النهائي، أو يسهم بعنصر أساسي في المنتج النهائي.

187. ويجوز قبول منتجات وسيطة مختلفة تُستخدم في عمليات مختلفة لإعداد المنتج النهائي في طلب دولي واحد، شريطة أن تحتوي على العنصر الهيكلي الأساسي نفسه.

188. ولاستيفاء شرط وحدة الاختراع، يجب ألا ينفصل المنتج الوسيط عن المنتج النهائي، في العملية المؤدية من أحدهما إلى الآخر، بمنتج وسيط لا يتسم بالجدة.

189. وفي حالة المطالبة في الطلب الدولي نفسه بمنتجات وسيطة مختلفة تسهم في أجزاء هيكلية مختلفة من المنتج النهائي، فلا تعتبر وحدة الاختراع مستوفاة بين المنتجات الوسيطة.

190. وإذا كان المنتج النهائي والمنتج الوسيط عبارة عن مجموعتين من المركبات، فيجب أن يؤدي كل مركب في المجموعة الوسيطة إلى مركب مطالب به في المجموعة النهائية. ومع ذلك، يجوز أن تكون بعض المركبات النهائية ليس لها ما يناظرها في مركبات المجموعة الوسيطة، ومن ثم فإن التطابق التام بين المجموعتين ليس ضرورياً.

191. وما دامت وحدة الاختراع تعتبر مستوفاة في ضوء التفسيرات المذكورة أعلاه، فإن حقيقة أن المنتجات الوسيطة قد تكون لها تأثيرات أو أوجه فاعلية أخرى محتملة، بخلاف استخدامها في إنتاج المنتجات النهائية، لا تؤثر على قرار تحديد وحدة الاختراع.

الممارسات الوطنية/الإقليمية

192. بوجه عام، تُعدُّ النُهُج التي اعتمدتها مكاتب الملكية الفكرية الوطنية والإقليمية لتحديد وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية الموضحة أعلاه.

193. وفي البرازيل، يتمشى النهج المتبع في تحديد وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية مع المعايير الدولية. ويعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كانت المنتجات الوسيطة والنهائية تشترك في العنصر الهيكلي الأساسي نفسه، سواء من خلال احتوائها على هياكل كيميائية أساسية متماثلة أو هياكل مترابطة بحيث يسهم المنتج الوسيط بعنصر جوهري في المنتج النهائي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون المنتج الوسيط والمنتج النهائي مترابطين تقنياً، أي أن المنتج النهائي مشتق مباشرة من المنتج الوسيط، أو يفصله عنه عدد صغير من المنتجات الوسيطة التي تشترك في العنصر الهيكلي الأساسي نفسه. ويجوز اعتبار وحدة الاختراع مستوفاة حتى لو كانت هياكل المنتجات غير معروفة، بشرط وجود دليل كافٍ على ترابطها تقنياً. ويمكن المطالبة بمنتجات وسيطة مختلفة تُستخدم في عمليات مختلفة في طلب واحد إذا كانت تشترك في العنصر الهيكلي الأساسي نفسه، ولكن لا تعتبر وحدة الاختراع مستوفاة إذا كانت المنتجات الوسيطة تتعلق بأجزاء هيكلية مختلفة من المنتج النهائي. وإذا كانت السمة الابتكارية للمنتج النهائي تعتمد على المنتج الوسيط، فإن الطلب يفي بشرط وحدة الاختراع، وحقيقة أن المنتجات الوسيطة لها استخدامات أخرى محتملة لا تؤثر سلباً على تقييم وحدة الاختراع[117].

194. وفي الصين، يُعدُّ النهج المتبع في تحديد وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية متمشياً عموماً مع المعيار الدولي. ويُعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كان المنتج الوسيط والمنتج النهائي يشتركان في عنصر هيكلي أساسي ويعتبران مترابطين تقنياً،

[117] انظر(ي) التعليقات الواردة من البرازيل رداً على التعميم رقم C.9199.

بحيث يُشتق المنتج النهائي مباشرة من المنتج الوسيط أو يفصله عنه عدد صغير من المنتجات الوسيطة التي تشترك في العنصر الهيكلي نفسه[118].

195. وفي اليابان، يتماشى النهج المتبع في تحديد وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية بصورة وثيقة مع المعايير الدولية. ويُعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كان المنتج الوسيط والمنتج النهائي يشتركان في عنصر هيكلي يتسم بالجدة، إما من خلال اشتراكهما في هيكل أساسي غير موجود في حالة التقنية الصناعية السابقة وإما من خلال وجود علاقة تقنية وثيقة بين هيكليهما الكيميائيين. ويجب أن يكون المنتج النهائي مشتقاً بصورة مباشرة من المنتج الوسيط، أو يفصله عنه عدد صغير من المنتجات الوسيطة الأخرى المتسمة بالجدة والمحتوية على العنصر الهيكلي نفسه. وحتى إذا كانت الهياكل غير واضحة، يمكن إثبات وحدة الاختراع إذا توفر دليل كافٍ على وجود علاقة تقنية وثيقة بين المنتج الوسيط والمنتج النهائي. بالإضافة إلى ذلك، يجيز مكتب اليابان للبراءات اعتبار وحدة الاختراع مستوفاة في حالة المطالبة بمنتجات وسيطة مختلفة تُستخدم في عمليات مختلفة، شريطة أن تحتوي على العنصر الهيكلي نفسه الموجود في المنتج النهائي، حتى لو كانت بعض المنتجات النهائية ليس لها ما يناظرها من المركبات الوسيطة[119].

196. وفي جمهورية كوريا، يتمشى النهج المتبع في تحديد وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية بصورة وثيقة مع المعايير الدولية. وبوجه عام، يعتبر شرط وحدة الاختراع قد استوفي إذا كان المنتج الوسيط والمنتج النهائي يشتركان في عنصر هيكلي رئيسي وتوجد بينهما علاقة تقنية، بحيث يُشتق المنتج النهائي مباشرة من المنتج الوسيط. بالإضافة إلى ذلك، تسمح كوريا بإيداع طلب براءة واحد يشمل مواد وسيطة متعددة تُستخدم في عمليات مختلفة لإنتاج منتج نهائي واحد، طالما أن المواد الوسيطة تشترك في العنصر الهيكلي نفسه. ومع ذلك، إذا كان المنتج النهائي تفصله عن المنتج الوسيط مواد وسيطة غير جديدة، فإن وحدة الاختراع تعتبر غير مستوفاة، وهو ما يجعل هذا النهج متوافقاً مع المعايير العالمية[120].

197. وفي سنغافورة، يعتبر النهج المتبع في تقييم وحدة الاختراع بين المنتجات الوسيطة والنهائية مماثلاً للمعيار الدولي. وعند تحديد وحدة الاختراع، من المهم ألا تتضمن عملية الإنتاج مركباً وسيطاً معروفاً يفصل بين المنتج الوسيط والمنتج النهائي، لأن هذا الأمر يجعل وحدة الاختراع غير مستوفاة. بالإضافة إلى ذلك، تبدي سنغافورة بعض المرونة فيما يتعلق بالمطالب التي تحتوي على مركب وسيط له استخدامات أخرى غير استخدامه في تحضير المنتج النهائي. وفي مثل هذه الحالات، يمكن إعداد المطالب بحيث تشمل المنتجات النهائية والمركبات التي تحتوي عليها وطرق تحضيرها والمنتجات الوسيطة المتسمة بالجدة مع بيان طرق تحضيرها واستخدامها. وعند المطالبة بمجموعتين من المركبات النهائية والوسيطة، ينبغي، بوجه عام، أن يكون كل مركب نهائي له ما يناظره في مجموعة المركبات الوسيطة. ولكن ليس من الضروري أن تكون كل المنتجات النهائية لها ما يناظرها من المنتجات الوسيطة، وهو ما يسمح ببعض المرونة فيما يتعلق بوجوب التطابق بين المجموعتين. فضلاً عن ذلك، إلى جانب استخدام المنتج الوسيط في إعداد المنتج النهائي، يجوز أن تكون له استخدامات أخرى، ويمكن اعتبارها اختراعات إضافية. ويجب أن يكون المنتج النهائي مصنوعاً بصورة مباشرة من المنتج الوسيط أو يفصله عنه عدد صغير من المنتجات الوسيطة التي تشترك في الهيكل نفسه، وهو ما يثبت وجود العلاقة التقنية المطلوبة لاستيفاء شرط الوحدة[121].

198. وفي الولايات المتحدة، في حالة تطبيق معيار معاهدة التعاون بشأن البراءات، تعتبر الممارسة المتبعة لتقييم وحدة الاختراع مماثلة لما ورد أعلاه. ولكن في حالة تطبيق ممارسة التقييد، تعتبر العملية مختلفة إلى حد ما. ففي مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، يتوقف تحديد ما إذا كان ينبغي إخضاع المنتجات الوسيطة والنهائية لشرط التقييد على مفهوم التميز بين الاختراعات، حيث أن الاختراعين المرتبطين بعلاقة منتج وسيط ومنتج نهائي يجب أن يعتمد أحدهما على الآخر بطبيعة الحال. ويكون التميز قائماً إذا كان مطلب المنتج الوسيط ومطلب المنتج النهائي لا يتداخلان في نطاقهما (أي أن مطلب المنتج النهائي لا يشمل عناصر المنتج الوسيط، والعكس صحيح) وليس من الواضح أنهما يعتبران شكلين بديلين لبعضهما بعضاً، ويمكن إثبات أن المنتج الوسيط له فائدة أخرى بخلاف صنع المنتج النهائي. وبدلاً من ذلك، ينبغي وجود علاقة مكشوف عنها تربط بين المنتجين بحيث يتعذر إصدار براءة منفصلة لكل منهما[122].

أمثلة

المثال 1 – منتج وسيط ومنتج نهائي

199. يكشف أحد الطلبات عن جزيئين مرتبطين هيكلياً (أ) و(ب). والجزيء (أ) هو مركب له خصائص مسكنة للألم. وينتج الجزيء (ب) عن طريق الميثلة الانتقائية والأسيلة لمجموعتين هيدروكسيليتين في (أ). والمركب (ب) ليس مسكناً فعالاً للألم ولكنه يتمتع بنشاط حيوي كبير كمهدئ. ولنفترض في هذه الحالة أن الطلب يحتوي على المطالب التالية:

---

[118] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات التابعة للإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية.
[119] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات ونماذج المنفعة في اليابان.
[120] المبادئ التوجيهية لفحص البراءات، المكتب الكوري للملكية الفكرية.
[121] انظر(ي) التعليقات الواردة من سنغافورة رداً على التعميم رقم C.9199.
[122] دليل إجراءات فحص البراءات الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، البند 806.

- **المطلب 1:** مركب من الهيكل (أ).
- **المطلب 2:** مركب من الهيكل (ب).
- **المطلب 3:** طريقة لتحويل المركب (أ) إلى المركب (ب) من خلال الميثلة الانتقائية المتسلسلة والأسيلة، مع بيان الخطوات

200. هنا، المركب (أ) يعتبر مركباً وسيطاً يشبه هيكلياً المركب (ب). وتتوفر وحدة الاختراع بين المطلبين 1 و2، وتتوفر أيضاً بينهما وبين المطلب 3.[123]

المثال 2 – منتج وسيط ومنتج نهائي

201. لنفترض أن أحد الطلبات يكشف عن مركب ثلاثي الأزول مفيد صناعياً ومحدد بالصيغة I، وطريقة لإعداده عن طريق إغلاق حلقة مركب بالصيغة II. والتركيبة الأساسية في المنتج الثلاثي الأزول هي مزيج من الحلقة الثلاثية الأزول (الهيكل الفرعي A) وحلقتين عطريتين بديلتين قريبتين (الهيكلان B وD). ويحدد هيكل الحلقة المركزية C الكيمياء الفراغية اللازمة للمجموعات D، B، A. ونفهم من الوصف أن هيكل الحلقة C يمكن تشكيله عن طريق تفاعل إغلاق الحلقة للمجموعتين الوظيفيتين E وF، وهما موجودان في السلف المباشر للمنتج النهائي. والفائدة الوحيدة المكشوف عنها للمنتج الوسيط هي إنتاج المنتج النهائي.

202. في هذا المثال، يتضمن طلب البراءة المطلبين التاليين:

- **المطلب 1:** مركب من الصيغة I مكون من الهياكل الفرعية A-B-C-D.
- **المطلب 2:** مركب من الصيغة II مكون من الهياكل الفرعية A-B-E-F-D.

203. هنا، يختلف الهيكلان الأساسيان للمركب I (المنتج النهائي) والمركب II (المنتج الوسيط) بدرجة كبيرة، حيث أن المركب II يعتبر مقدمة ذات حلقة مفتوحة للمركب I. ولكن يشترك كلا المركبين في عناصر هيكلية رئيسية، وهي ثلاثي الأزول A والحلقتان العطريتان البديلتان B وD. والهيكل الوسيط E-F يعتبر، من منظور كيميائي، مقدمة معروفة للحلقات من النوع C. ولذلك، الهيكلان مترابطان تقنياً بشكل عام وتعتبر وحدة اختراع مستوفاة[124].

[نهاية المرفق والوثيقة]

[123] دليل ممارسات مكتب البراءات، المكتب الكندي للملكية الفكرية، الفصل 21 وحدة الاختراع.
[124] دليل ممارسات مكتب البراءات، المكتب الكندي للملكية الفكرية، الفصل 21 وحدة الاختراع.